أنباء
كلية الآثار والأنثروبولوجيا

Vol. 36-2016

رئيس التحرير
عبدالحكيم الحسبان

هيئة التحرير
واصف السخاينة
علي خويلة
أحمد الشرمان
عفاف زيادة

تصميم إلكتروني
عفاف زيادة

تصوير
يوسف الزعبي
حسين ديباجة

مخططات
موفق بطاينة

كلية الآثار والأنثروبولوجيا
جامعة اليرموك
الرمز البريدي 63-211

مطبعة جامعة اليرموك

ISSN 1021-5174

لا يجوز إعادة طباعة نصوص أو صور من هذه المجلة إلا بإذن من الناشر

محتوى العدد

في ذكرى الرحيل 3

حفريات تل داميا، موسم عام 2015
زيدان كفافي ولوكاس بتيت 5

التنقيبات الأثرية في موقع أم قيس الأثري "جدارا"
عاطف الشياب 9

فريق دولي في كلية الآثار والأنثروبولوجيا يعكف على دراسة آثار خربة الذريح
زيدون المحيسن وفرانسوا فيلنيف 13

تأملات في أسماء الأماكن وقيمتها الحضارية
عمر الغول..... 17

الهجرة من القرية إلى المدينة: ترييف المدينة أم تمدين الريف؟
سارة السلمان 21

مشاريع كلية الآثار والأنثروبولوجيا 25

إصدارات 32

ملخصات أطروحـــات الماجستيـــر 35

أخبار الكلية 36

أخبار الهيئة التدريسية 44

تشكيلات أكاديمية..... 45

في ذكرى الرحيل

نعت الأوساط الأكاديمية في تشرين الأول من عام 2015 آخر جيل الرواد العراقيين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، الراحل الأستاذ الدكتور قيس النوري (1929-2015)، الذي وافته المنية عن عمر ناهز الخامسة والثمانين عامًا.

كان الأستاذ الدكتور قيس النوري عمل في التدريس الجامعي في عدة جامعات عربية، منها عمله بالتدريس في قسم الأنثروبولوجيا بكلية الآثار والأنثروبولوجيا بجامعة اليرموك، ما بين أعوام 1994-2003. وقد شكلت مساهمته في قسم الأنثروبولوجيا إضافة نوعية بالغة الأهمية، عملت على إغناء العملية الأكاديمية، وتمكين العشرات من طلبة الدراسات العليا من التتلمذ على يديه، والنهل من خبراته العميقة، وتوسيع آفاقهم المعرفية.

وكان الراحل درس الاقتصاد أولاً في جامعة بغداد، ثم درس الأنثروبولوجيا بعد حصوله على منحة دراسية في الولايات الأمريكية المتحدة في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، وأكمل درجة الدكتوراه عام 1964، من جامعة ولاية واشنطن عن أطروحته "الصراع والإصرار في عملية التثاقف بالنسبة للكلدان العراقيين".

وخلال مسيرته العلمية، امتلك الراحل قيس النوري أفقًا علميًا واسعًا، وحسًا سوسيولوجيًا عميقًا في رصد وتحليل الظواهر الثقافية في المجتمع، مكنته من ذلك مرجعيته العلمية الغزيرة بفضل تتلمذه على أيدي أساتذة كبار، سواء في بغداد أو في أمريكا. وكانت إجادته التامة للغة الإنجليزية، إلى جانب شغفه الدؤوب في الاطلاع على آخر مصادر المعرفة في حقل تخصصه، قد شكلت إضافة أخرى في مجال تحديد موضوعاته البحثية ومنهجياته وأدواته العلمية. نشر النوري عددًا كبيرًا من المؤلفات والمقالات العلمية التي أثرت في الفكر الأنثروبولوجي العربي عمومًا، وفي الأوساط العلمية الغربية كذلك، حتى حاز عضوية الجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية والجمعية الأنثروبولوجية البريطانية.

الراحل الأستاذ الدكتور قيس النوري.

تميز الراحل بشخصية هادئة ومتواضعة، وبأخلاقيات عالِم ترك أثره في تشكل شخصية جيل من الطلبة العرب الذين سيبقون أوفياء لإرثه العلمي.

الراحل الدكتور أيمن الشبول.

نعت كلية الآثار والأنثروبولوجيا في خريف عام 2015 الدكتور أيمن محمد قاسم الشبول الذي فارق الحياة إثر مرض عضال. والمرحوم بإذنه تعالى من مواليد بلدة الشجرة الواقعة في شمال الأردن عام 1964.

كان المرحوم الدكتور أيمن الشبول قد حصل على شهادة البكالوريوس في الصحافة والإعلام من إحدى الجامعات في كوبا. وبعد تخرجه فيها، التحق بمعهد الآثار والأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك، حيث حصل على درجة الماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية. ثم تابع دراساته العليا لينال درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة البابيس باسكو في إسبانيا عام 2003.

وبعد عودته إلى الأردن، جرى تعيينه كعضو هيئة تدريس في قسم الأنثروبولوجيا بكلية الآثار والأنثروبولوجيا عام 2005، وتمت ترقيته إلى أستاذ مشارك في عام 2013.

كان الفقيد في حياته محبًا لمهنته وطلبته، ولطالما كان يستقبلهم بابتسامة ترتسم على وجهه رغم ما به من ألم. لم توقفه الأوجاع يومًا عن عمله وتدريس طلابه وبحثه العلمي. كان رحمه الله يحترم زملاءه، وتجمعه بهم دومًا علاقات المودة والمحبة والاحترام. كان قويًا في المواقف التي تتطلب الحزم وعدم الخشية من إبداء الرأي. رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

حفريات تل داميا

موسم عام 2015

زيدان كفافي

لوكاس بتيت

استأنفت البعثة الأثرية الأردنية - الهولندية أعمال التنقيبات الأثرية في موقع تل داميا، الواقع بالقرب من جسر الأمير محمد في غور الأردن، خلال الفترة ما بين 10/4 و2015/11/5. وتشكلت هذه البعثة من فريق عمل ضم آثاريين وفنيين من جامعة اليرموك، وطلبة وآثاريين من المتحف الوطني الهولندي للآثار بهولندا، ومندوبًا من دائرة الآثار العامة الأردنية. ويمثل هذه المؤسسات على التوالي: أ.د. زيدان كفافي، ود. لوكاس بتيت، والسيد زياد غنيمات.

يقع تل داميا في مكان يبعد حوالي 500 متر إلى الشرق من نهر الأردن (الشكلان 1 و2)، في منطقة "الزور" في غور الأردن، في منطقة قريبة من التقاء نهري الأردن والزرقاء، وعلى الطريق الذي كان يصل بين الضفة الشرقية ومدينة نابلس في المملكة الأردنية الهاشمية قبل عام 1967. والموقع محاط من جهاته الثلاث، الشمالية والجنوبية والشرقية، بالهضاب المعروفة باسم "الكتار"، ومنها: كتار رأس زقوم، وشعشاعة، وكتار داميا. أما في المنطقة الواقعة غربي النهر، أي في المنطقة القريبة من الموقع؛ فيتواجد مواقعا الجفتلك ومرج نعجه التابعين لمحافظة نابلس.

يعد موقع تل داميا واحدًا من التلال الأثرية الواقعة في جنوبي غور الأردن، والتي تضم بقايا أثرية تؤرخ للعصور الحديدية، مثل: تل نمرين، وتل الحمّام في الأردن، وتل السلطان بأريحا في فلسطين. ويغطي الموقع مساحة قدرها ثلاثة هكتارات، ويرتفع حوالي 17 مترًا فوق سطح الأرض المحيطة به. ويتشكل الموقع من جزئين: العلوي أي المنطقة المرتفعة من التل، والسفلي والذي يشكل من جهتي التل الغربية والجنوبية مصطبة تختلف في ارتفاعها من منطقة لأخرى. ويعتقد أن هذه المصطبة ربما تكون قد جرّفت من الجهتين الشمالية والشرقية لاستصلاحهما للأغراض الزراعية.

الشكل 1: منظر عام لتل داميا.

الشكل 2: منظر عام لتل داميا (باتجاه الغرب).

ويظهر أن التل يتمركز في موقع استراتيجي، حيث يشرف اليوم على جسر الأمير محمد، وسبقه جسرا الجنرال الألنبي، والظاهر بيبرس في المكان ذاته الذي يصل بين ضفتي النهر الشرقية والغربية. كما أنه يسيطر على المنطقة الواقعة حوله بجميع جهاتها، والتي تصل وادي الزرقاء في الأردن مع وادي الفارعة بشمالي فلسطين، والتي كانت واحدة من الطرق التجارية المهمة. والمنطقة التي بني فيها التل والمناطق المحيطة به مباشرة هي ملك لعشيرة الرماضنه التابعة لقبيلة بني عبّاد، والتي سكنت المنطقة بدءًا من القرن الثامن عشر للميلاد. لكن ونتيجة لحرب عام 1967 وما تبعها من أحداث؛ اضطر سكان قرية داميا القديمة لهجرها وبناء قرية جديدة تقع إلى الشرق منها. ولا تزال آثار بيوتهم الطينية، ومدرسة البلدة ماثلة للعيان حتى اليوم.

الحفريات الأثرية في الموقع

بدأ التعاون الأردني الهولندي المشترك في مجال التنقيب عن الآثار منذ عام 1960، وذلك عندما قام هنك فرانكن Henk Franken من جامعة لايدن بأعمال الموسم الأول للتنقيب في تل دير علا. لكن هذه الحفريات توقفت عام 1967، ثم استؤنفت في عام 1976 كمشروع مشترك مع دائرة الآثار العامة، ويمثلها أ.د. معاوية إبراهيم. وبعد انتقال هذا الأخير للتدريس في جامعة اليرموك، أصبح المشروع مشتركًا بين جهات ثلاث هي: دائرة الآثار العامة الأردنية، وجامعة اليرموك من الأردن، وجامعة لايدن الهولندية. وبعد أن تقاعد فرانكن في بداية ثمانينات القرن الفائت، وكّل الأمر لتلميذه خيرت فان دير كوي Gerrit Van der Kooij الذي تابع حتى موسم عام 1994 التنقيب في الموقع مع معاوية إبراهيم ضمن مشروع مشترك مع جامعة اليرموك. لكن وبعد استقالة معاوية إبراهيم من جامعة اليرموك، تابع زيدان كفافي، اعتبارًا من موسم عام 1996، ممثلاً لجامعة اليرموك، التنقيب في موقع دير علا بالتعاون مع خيرت فان دير كوي. وبعد إجراء عدد من مواسم التنقيب؛ جرى الاتفاق على توسعة المشروع المشترك بإجراء مسوحات أثرية في المنطقة المحيطة به لربطه بمحيطه. وبناءً عليه، جرى في عام 2004 تنفيذ ما اتفق عليه، وحيث أن زيدان كفافي كان في إجازة تفرغ علمي في هذا العام، فقد مثل جامعة اليرموك عمر الغول. وقام فريق العمل بزيارة وتسجيل وحفر مجسات في عدد من المواقع خلال أعوام 2004 و2005 و2010، كان من بينها موقع تل داميا. ونتيجة لهذه التنقيبات الاختبارية، بانت أهمية تل داميا كموقع مهم من العصور الحديدية، جرى على أثرها الاتفاق على متابعة التنقيب فيه بين جامعة اليرموك، ويمثلها زيدان كفافي ومتحف لايدن، ويمثله لوكاس بتيت. وصادف أن بداية العمل بدأت في عام 2011 حين كان زيدان كفافي في إجازة تفرغ علمي؛ فقام متحف لايدن منفردًا بإجراء

التنقيبات في الموقع خلال موسمي 2011 و2012. وبعد رجوع زيدان كفافي إلى جامعة اليرموك، استأنفت البعثة الأثرية المشتركة عام 2014 تنقيباتها في الموقع، وما زالت حتى الآن.

موسم حفريات عام 2015

جرى خلال موسم عام 2015 التنقيب في منطقتين مختلفتين (الشكل 3)، على الوجه الآتي:

أ. المنطقة "أ"، وتحتل قمة التل

هدفت التنقيبات التي جرت في أربعة مربعات في هذه المنطقة الحصول على مزيد من المعلومات حول مرحلة العصر الحديدي المتأخرة (القرن السابع والقرن السادس قبل الميلاد)، والفترة الفارسية (حوالي 539-332 قبل الميلاد)، وكذلك محاولة العثور على مخلفات أثرية تربط الموقع بالمواقع المعاصرة في المنطقة المحيطة به.

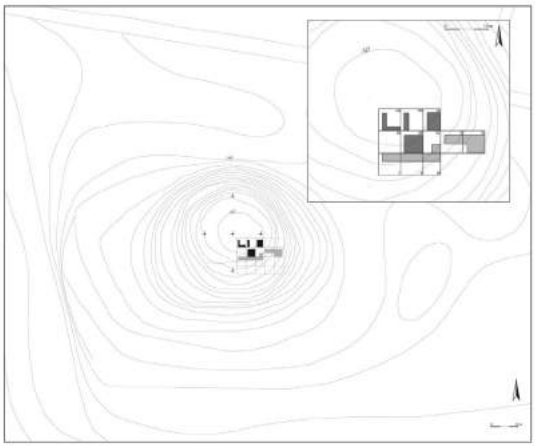

الشكل 3: خارطة كنتورية تظهر المربعات التي جرى تنقيبها.

كشفت التنقيبات السابقة، وأعمال هذا الموسم كذلك، عن بقايا معمارية، وقبور، وقطع أثرية أخرى، تراوح تاريخها بين العصور الحديدية المتأخرة، والفترة الفارسية/الهلنستية، والبيزنطية وحتى العثمانية. ومن القطع الأثرية التي عثر عليها خلال مواسم التنقيب:

- سدادة لجرة تحمل كتابة مسمارية، وكسر لأوانٍ فخارية من النوع المعروف باسم Assyrian Palace Ware، وكسر فخارية لأوانٍ من الطراز المصري، وكسر فخارية قبرصية – فينيقية، وكسر فخارية عمونية، ودمى آدمية وحيوانية (الشكل 4). وتشير تلك الموجودات إلى العلاقات التي كانت قائمة بين تل داميا ومصر، وميزوبوتاميا، وقبرص، وفنيقيا، والمرتفعات الجبلية الأردنية.

كما كشف خلال هذا الموسم عن بقية أجزاء مبنى مستطيل الشكل، كان قد عُثر على أجزاء منه خلال المواسم السابقة. وتبلغ أبعاد هذا المبنى 15 مترًا باتجاه شرق- غرب، و5 أمتار باتجاه شمال- جنوب، وهو ذو منصة بنيت في جداره الغربي، ومدخل في جداره الجنوبي، كما كسيت جدرانه بالقصارة الجيرية. ويبدو أن المبنى تعرض لحريق قوي خلال بداية القرن السابع قبل الميلاد، كما يظهر ذلك من آثار النار على الجدران المبنية باللبن الطيني. ولكشف المزيد من مخطط البناء؛ جرت في هذا الموسم إزاحة الممرات بين المربعات، نتج عنها التعرف على غرفة أخرى(؟) تتصل به من الجهة الشرقية.

الشكل 4: دمية لحيوان، ربما يكون حصانًا.

ومما يلفت النظر أنه قد عُثر على عدد من الدمى الصلصالية الآدمية والحيوانية في داخل المبنى وخارجه. كما عثر على منصات Stands بأشكال بشرية؛ ربما استخدمت لوضع آنية فوقها. وبطبيعة الحال؛ فإن كل هذه المظاهر تجعلنا نفكر بأن لهذا المبنى صفة عقائدية.

المنطقة "ب":

المدينة السفلى في أسفل الجزء الغربي من التل

جرى في عام 2014 استطلاع المنطقة المحاذية لأسفل التل سيرًا على الأقدام، وجمعت منها كسر فخارية تعود لفترات العصور البرونزية، والحديدية والكلاسيكية والإسلامية. وبناءً عليه قرر المشرفون على الحفرية القيام بحفر مربعات استكشافية في موسم عام 2015، وذلك لتبيان ماهية هذه المنطقة، لا سيما إذا ما علمنا أن الحفريات الأثرية التي جرت عبر العقود السابقة في تلال المزار وتل السعيدية كشفت النقاب عن وجود مقابر في مثل هذه المناطق، تابعة للمدينة القائمة على التل. وبناءً عليه، تم في هذا الموسم البدء بالتنقيب في مربعين في المنطقة الغربية من أسفل التل (الشكل 5).

الشكل 5: منظر عام للمنطقة "ب".

كشفت الحفريات في هذين المربعين عن حفر استخدمت مخازن، وعن عدد من القبور التي لم يستطع المنقبون تحديد تاريخها بالضبط حتى الآن. كذلك دلت بقايا حريق ووجود مواقد على أنها استخدمت بشكل أو بآخر مكانًا للتصنيع. وللأسف، وبالرغم من وجود كسر للطوب في المربعين، إلا أنه لم يتم التعرف حتى الآن على جدران أو مبانٍ. كما أن الكسر الفخارية التي جمعت من المربعين تراوحت في تاريخها بين العصر البرونزي المبكر والعصر الأيوبي/المملوكي.

ويعتقد المشرفون على الحفرية في تل داميا أن الموقع لعب دورًا مهمًا في الاتصالات الحضارية بين غور الأردن والمناطق المحيطة. كما أن وجود مبنى عقائدي، وعددًا قليلاً من البيوت على ظهر التل تعود لحوالي 700 قبل الميلاد، يشير إلى أن الموقع كان مكانًا للمتعبدين المارين به من وإلى غربي النهر وشرقيه.

شكر وعرفان

يشكر القائمون على حفرية تل داميا دائرة الآثار العامة، ممثلة بمديرها العام د. منذر جمحاوي، لدعمه المتواصل وتذليل جميع الصعوبات التي واجهت المشروع خلال السنوات الماضية. والشكر موصول أيضًا لعمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة اليرموك، والمتحف الهولندي الوطني للآثار في مدينة لايدن لدعمهما المادي للمشروع. ولا ننسى شكر جميع الأخوة الزملاء المشاركين في الحفرية من آثاريين وفنيين وعمّال من أبناء المنطقة، ونخص بالذكر السيدين موفق البطاينة ويوسف الزعبي من كلية الآثار والأنثروبولوجيا في الجامعة.

وكل الشكر إلى السيد أحمد جودة، مشرف المحطة فهو من يقف إلى جانب كل مقيم فيها، ويسهل الإقامة فيها على الدوام.

أعضاء فريق موسم 2015

- مديرا الحفرية: زيدان كفافي ولوكاس بتيت.
- ممثل دائرة الآثار العامة: السيد زياد غنيمات.
- مشرفو المربعات: يارون رنسن، وهندريك أولنرز، وموفق البطاينة، وصوفيا تيوس، ويانيك بوفنكل، وديدريك مالبرتسما.
- التصوير: يوسف الزعبي.
- المساحة والرسم: موفق البطاينة.
- إدارة المنزل: ماريت غرمبيرغن.

التنقيبات الأثرية في موقع أم قيس الأثري "جدارا"، 2015

عاطف الشياب

قامت كلية الآثار والأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك، بإشراف د. عاطف الشياب، وفريق مختص في مجال الآثار والتنقيبات الأثرية، بأعمال التنقيب الأثري في موقع أم قيس "جدارا"، في الفترة الواقعة ما بين 7/21-2015/8/20، وذلك بهدف تعليم طلبة قسم الآثار طرق الحفر والتوثيق، وكتابة التقارير اليومية والأسبوعية والنهائية والمساهمة في الكشف عن المزيد من البقايا الأثرية في موقع أم قيس، إضافة إلى توعية الطلاب والسكان المحليين بأهمية الموقع، من الناحية التاريخية والأثرية والسياحية، والوصول إلى نوع من تأهيل المنطقة المختارة، وإعدادها لاستقبال السياح والزوار. إن من أهم ما كشف عنه في هذا الموسم منصة Podium تعود لبناء ضخم، تمتد جدرانها في معظم المربعات الموجودة في المنطقة Z4.

مقدمة

تقع جدارا على بعد 30كم إلى الشمال الغربي لمدينة إربد، وعلى الضفة الجنوبية لنهر اليرموك في المنطقة المسماة منطقة الحمّة. وقد امتدت حدود هذه المدينة في العصر الروماني حتى وصلت بحيرة طبريا. أسس اليونان في الأردن مدنًا هلنستية جديدة مثل أم قيس، أطلق عليها اسم "جدارا"، حيث تطل على نهر اليرموك، وكانت تحت النفوذ البطلمي، وسيطر عليها بعد ذلك السلوقيون عام 218 قبل الميلاد. وقد أصبحت فيما بعد إحدى مدن حلف الديكابولس، والذي ظهر عند ضعف الحكم اليوناني في المنطقة، وبروز دولة الأنباط في الأردن، ودولة المكابيين في فلسطين، حيث قام القائد بومبي عام 63 قبل الميلاد باحتلال هذه المدن، وكوّن حلف الديكابولس للوقوف ضد الأخطار الداخلية والخارجية التي كانت تواجه هذه المدن، والسيطرة على الطرق التجارية المارة في تلك المنطقة. وقد استمر الاستيطان في مدينة أم قيس في الفترات اللاحقة البيزنطية والإسلامية وحتى الفترة العثمانية.

ويتألف تخطيط مدينة أم قيس من شبكة تنظيمية من الشوارع الرئيسة التي تتقاطع مع شوارع فرعية، تقسم المدينة إلى مناطق متعددة غير متساوية المساحة. ولم تكن الشوارع الفرعية متوازية مع الشوارع الرئيسة. وشوارع المدينة مبلطة ومزودة بنظام تصريف المياه، ونظام مائي متطور يحتوي على أنفاق عميقة تقطع معظم أجزاء المدينة، لتوزع المياه على كافة الأنحاء فيها.

أهم المعالم الأثرية في أم قيس

تعود معظم الآثار الموجودة حاليًا في الموقع إلى الفترتين الهلنستية والرومانية، وإعادة الاستيطان في الفترات البيزنطية والإسلامية، إضافة إلى القرية العثمانية القائمة في الجهة الشرقية من الموقع. ومن أهم البقايا الأثرية الماثلة حتى الآن، المقابر المنحوتة بالصخر، والتي يبدو أنها تتركز خارج المدينة. كما يوجد في أم قيس العديد من المسارح، ومن أهمها المسرح الشمالي، والمسرح الغربي. كما يوجد إلى الشمال من المسرح ساحة مبلطة ببلاط حجري، ومحاطة بأعمدة من الحجر الجيري، وبازيليكا بيزنطية ثمانية الشكل تعود للقرن الخامس للميلاد. ويوجد في جدارا شارعان رئيسيان، يتجه أحدهما من الشمال إلى الجنوب Cardo، والذي يلتقي مع الشارع المعمد Decomanus. كما يوجد في أم قيس حمامان، أحدهما يقع على الضفة الجنوبية من

الشارع الرئيسي على بعد 100 متر عن السوق، ويقع مقابل هذا الحمام سبيل الحوريات. أما الحمام الثاني المسمى هيراكليس؛ فيقع إلى الشمال الغربي من الحمام الأول. ويوجد خارج أسوار المدينة ميدان السباق، والبوابة التذكارية التي بنيت في عصر تراجان. كما يوجد للمدينة بوابة رئيسة تقع في الجهة الغربية.

أعمال الحفر

جرى خلال هذا الموسم استكمال أعمال الحفر التي تمت في المواسم السابقة، لا سيما في موسم عام 2014، وذلك في المنطقتين المحاذيتين للشارع الرئيسي المتجه من الشرق إلى الغرب، وهما المنطقة M، والمنطقة Z4 التي تقع إلى الشرق من المنطقة M (الشكل 1). وقد استمر العمل في بعض المربعات التي حفرت سابقاً، إضافة إلى فتح مربعات جديدة في المنطقتين المذكورتين.

المنطقة Z4

استمرت أعمال الحفر في المربعات التي جرى فتحها في موسم عام 2014، وهي:

G-15, G-16, G-17, G-18, F-19, G-19, F-20 G-20, F-21, G-21, (الشكل 2). كما فتحت مربعات جديدة (F-18, H-19, H-20) من أجل تحليل وربط المعالم فيما بينها.

الشكل 2: تواصل أعمال الحفر في المنطقتين M و Z4.

بدأ العمل باستكمال حفر الطبقات التي تقع أسفل الطبقات التي تعود للفترة الإسلامية، حتى الوصول الى آخر طبقة استيطانية، والتى تعود للفترة الرومانية. وقد استدل على ذلك من خلال اللقى والموجودات والأوابد الأثرية والكسر الفخارية والزجاجية، إضافة إلى الجدران الواضحة المعالم، وبعض أنواع العظام.

ومن خلال تفسير الظواهر الأثرية في المربعات التي تعود للمنطقة Z4؛ تبين وجود ارتباط وثيق بين اللقى والمعالم الأثرية الموجودة في تلك المربعات، حيث عثر على جدار (في المربع G20- locus no. 3) مبني من حجارة جيرية مهذبة، ذات أحجام متوسطة، ويتجه من الشمال إلى الجنوب، ويمتد على طول مربع G21، وفي المربعات G17, G18, G19. وقد كشف في مربع G20 عن أرضية

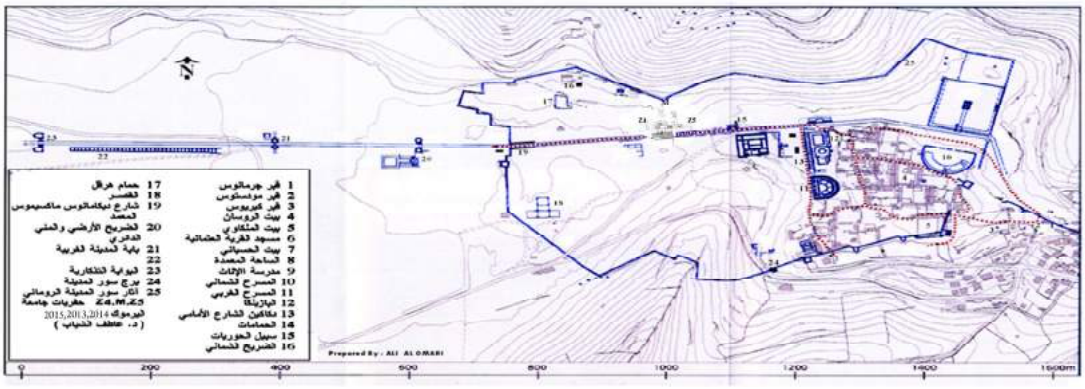

الشكل 1: مخطط عام لمدينة أم قيس الأثرية، يبين منطقة التنقيبات لموسم 2015.

ترتفع بنفس مستوى الأرضية التي عثر عليها في مربع G19، وهي مدكوكة بحجارة غير متناسقة، وبشكل غير متقن، مما يشير إلى أن هاتين الأرضيتين في المربعين المذكورين تعودان إلى تاريخ البناء ذاته. كما عثر على جدار آخر يتجه من الشمال إلى الجنوب، يتصل بعدد من الجدران في المربعات G20, G18, F19, F21, F19 (الشكل 3). وأبرز ما عثر عليه في المربعات المذكورة أعلاه، جدران واضحة المعالم، ربما تعود لمقصورة أو معبد، بنيت من حجارة كلسية تعود للفترة الرومانية. وقد أمكن تحديد ذلك من خلال طريقة البناء، والحجارة المستخدمة، والعثور على العديد من الكسر الفخارية لأوانٍ مختلفة الحجم، تعود لتلك الفترة (الشكل 4). كما كشف عن جدارين من الحجارة البازلتية المشذبة، وذات أحجام مختلفة، بنيت في فترة لاحقة، يتعامدان مع جدار منصة المقصورة، لتشكل ربما جدرانًا لغرف سكنية أضيفت في فترات لاحقة. وتدل الجدران والأرضيات غير المرصوفة وغير المنتظمة، وبمستويات مختلفة، على وجود عدة فترات من الاستقرار في هذه المنطقة.

الشكل 3: بعض الجدران في مربع G15 بمنطقة Z4.

المنطقة M

استؤنفت أعمال الحفر السابقة في المنطقة M. ومن أجل تفسير الظواهر المعمارية، ومعرفة طبيعة ووظيفة الجدران والبقايا المعمارية الأخرى؛ جرى الاستمرار هذا الموسم بحفر المربعات الستة التي تقع في الجزء الشمالي من المنطقة M، وهي: C20, C21, C22 , B20, B21, B22 (الشكل 5).

الشكل 4: منصة البناء الكبير في المنطقة Z4.

الشكل 5: بعض المربعات في المنطقة M.

استمر الحفر في الطبقات العليا لهذه المربعات (التي توقفت أعمال الحفر عندها في الموسم السابق). ومن خلال التاريخ الأولي للكسر الفخارية وبعض اللقى الأثرية؛ يتضح أن هذه الطبقات تعود للفترة البيزنطية المتأخرة. ومع استمرار بأعمال الحفر، كشف عن طبقة جديدة، أرخت، من خلال المعثورات فيها، إلى لفترة الرومانية المتأخرة، حيث كشف فيها عن بقايا جدران تتصل بعدد من الجدران الدائرية والمنشآت المعمارية القائمة في الجزء الجنوبي من المنطقة. كما كشف عن جدران تتصل بالجدران الواقعة في الجهة الشمالية، والتي تعود لحمام روماني يقع شمال المنطقه M. وفي هذه المنطقة، عثر على العديد من القطع الفسيفسائية التي تدل على أن أرضية هذه الغرف كانت مرصوفة بالفسيفساء. كما ظهرت في هذه المنطقة جدران مبنية من حجارة جيرية مشذبة، غطيت بطبقة من البلاستر.

خلاصة: أهم المكتشفات الأثرية لموسم عام 2015

عثر في هذا الموسم على العديد من بقايا الكسر الفخارية الصغيرة، والتي تبين من خلال التأريخ الأولي أنها تعود إلى الفترتين البيزنطية والرومانية. كما عثر على العديد من الكسر العظمية التي ستجري دراستها لاحقًا لمعرفة طبيعتها وتاريخها، مما يمكن من تأريخ الطبقات السكنية التي كشفت فيها. إضافة إلى الكشف عن بعض الجدران، والمنشآت المعمارية، والأرضيات التي جرى رسمها وتصويرها، تمهيدًا لمعرفة طبيعتها، والغرض من بنائها، وعلاقتها بالمنشآت الأخرى في الموقع.

كذلك كشف خلال هذا الموسم عن منصة Podium تعود لبناء ضخم، تمتد جدرانها في معظم مربعات المنطقة Z4. وجاءت جدران هذه المنصة مبنية من حجارة ضخمة ومشذبة، تبين من خلال التأريخ والتحليل الأولي أنها تعود للعصر الروماني. وقد يكون هذا البناء مقصورة ملكية، أو معبدًا، أو استراحة يُطل منها على بحيرة طبريا في الجهة الشمالية الغربية من أم قيس.

فريق دولي في كلية الآثار والأنثروبولوجيا

يعكف على دراسة آثار خربة الذريح

زيدون المحيسن وفرانسوا فيلنيف

ترجمة: عفاف زيادة

قام فريق عمل دولي ضم مختصين آثاريين وطلبة بزيارة إلى كلية الآثار والأنثروبولوجيا، للعمل على إعداد المواد اللازمة للنشر النهائي لنتائج التنقيبات الأثرية في خربة الذريح، ومستخلصاتها من اللقى الأثرية المحفوظة في مستودعات الكلية، وذلك في الفترة ما بين 26 نيسان إلى 19 أيار 2016. وسيقوم فريق العمل خلال السنوات القادمة بتنظيم زيارة لمدة شهر من كل عام، إلى حين الانتهاء من كافة الأعمال المتعلقة بالدراسة والنشر العلمي.

وتعد خربة الذريح إحدى المواقع الكبرى التي تمثلت فيها أساسًا آثار الفترتين النبطية والرومانية، إضافة إلى تسلسل زمني بعيد يعود إلى حقب قديمة ومتتالية، بدءًا بالمرحلة A من العصر الحجري الحديث الفخاري، ومرورًا بالمرحلتين الثالثة والرابعة من العصر البرونزي المبكر، والعصر البرونزي المتوسط، والعصر الحديدي الثاني، وربما الفترة الهلنستية، وانتهاءً بالفترتين الأموية، والعباسية المتأخرة/الفاطمية. وتقع خربة الذريح في وادي اللعبان، بين وادي الحسا والطفيلة، حيث جرت الأعمال الميدانية فيها بإشراف أ.د. زيدون المحيسن من كلية الآثار والأنثروبولوجيا بجامعة اليرموك، وأ. د. فرانسوا فيلنيف François Villeneuve من المعهد الفرنسي للشرق الأدنى IFPO وجامعة باريس الأولى (بانتيون-سوربون)، وشملت تلك الأعمال إجراء مسوحات وتنقيبات أثرية موسعة، وأعمال ترميم معماري، إلى جانب تنفيذ أنشطة تتصل بالسياحة المحلية. وكانت تلك الأعمال قد استغرقت الفترة ما بين عام 1983، حين جرى أول مسح ميداني فيها، وحتى عام 2013 الذي نُفذت فيه أعمال الموسم الأخير من التنقيبات الأثرية (نُفذ منها 13 موسمًا ما بين 1984-2007، إضافة إلى مواسم قصيرة جرت ما بين أعوام 2008-2013).

الشكل 1: إحدى روائع المنحوتات من خربة الذريح.

وقد أتيحت الآثار المكتشفة في الذريح للعرض أمام الجمهور الأردني في معرضين كبيرين، نفذ أحدهما في

متحف التراث الأردني عام 2000، والآخر في أمانة عمان الكبرى عام 2002. كما جرى عرض روائع التماثيل والمنحوتات (الشكلان 1 و2) والقطع الأثرية المهمة في معرض خاص، نفذ عام 2003 في سينسيناتي في نيويورك، وفي مدن أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك خصصت في متحف الأردن قاعة دائمة لعرض الآثار النبطية، وفي مقدمتها سلسلة منحوتات الذريح، ومجاميع من الفخاريات والمذابح النبطية.

الشكل 2: إحدى المنحوتات في خربة الذريح.

كان اهتمام فريق البحث (الشكل 3) منصبًا أساسًا على موقع الذريح نفسه، وتقييم الوضع الميداني فيه كل ستة أشهر على الأقل، وذلك لعدم قدرة دائرة الآثار العامة على المراقبة التامة لآثار الموقع، نتيجة قلة التمويل ونقص الكادر اللازم، وهو ما يفسر الاستمرار الدائم والنشط للحفريات السرية غير المشروعة، لا سيما في موقع المقبرة الجنوبية التي تعود إلى الفترات ما بين النبطية والأموية. وقد أسفرت زيارة الفريق للموقع خلال هذا العام عن اكتشاف سلسلة من شواهد القبور المهمة التي وجدها لصوص الآثار، ومنها شاهد قبر يمتاز بنمطه النبطي *nefesh* (الروح) الذي يحمل شكل مثلث يمثل روح الميت (الشكل 4)، وبأنه شاهد مسيحي يؤرخ إلى القرن السادس أو السابع للميلاد، ويحمل شكل صليب غائر، وثلاثة أسطر تمثل ربما نقشًا بالسامية. وقد سُلّم هذا الشاهد المهم إلى السيد عماد الضروس، مفتش آثار الطفيلة، لحفظه هناك. ويعكف حاليًا على دراسته د. هاني هياجنه ود. عمر الغول من قسم النقوش بكلية الآثار والأنثروبولوجيا. وللحد من الحفريات غير المشروعة، وتعزيز الحماية اللازمة لآثار خربة الذريح (وخربة التنور المجاورة)؛ فإن الأمر يتطلب بذل مزيد من الجهد، وإشراك المجتمع المحلي في وادي اللعبان والمناطق المجاورة من الطفيلة في الحوار بهذا الشأن، وهي مهمة سيجري العمل عليها خلال السنوات المقبلة.

الشكل 3: فريق العمل الدولي (من اليمين): بيوتر ماكوفسكي، محمد الروسان، زيدون المحيسن، إريغ مونشو، فرانسوا فيلنيف، جيروم رومي، لورا فيي، موسى سربل.

الشكل 4: أحد النقوش المهمة التي عثر عليها في خربة الذريح.

وفي المستودعات التابعة لكلية الآثار والأنثروبولوجيا، قام فريق العمل بتخزين القطع الأثرية (بحسب نوع القطعة، ومنطقة التنقيب في الموقع، والمكان المحدد الذي اكتشفت فيه، وتاريخ اكتشافها). كما شمل العمل إعداد وترتيب المجاميع الكبيرة من المخلفات الأثرية، ومنها: الكتل الحجرية والأجزاء المعمارية المنحوتة، والجص المزخرف، والكسر الفخارية، والأواني المرممة، والأواني الزجاجية، والأواني المصنوعة من الحجر الصابوني steatite، والأدوات الحجرية، والعظام الإنسانية والحيوانية، وعينات البقايا النباتية وغيرها. وبانتهاء العمل، كانت تلك المجاميع قد أصبحت أكثر تنظيمًا وتجميعًا مما كان الحال عليه سابقًا. كما جرى تنظيم وفرز مجاميع العظام الحيوانية والجص والكسر المعمارية. وكانت أعمال التنظيم والتجميع قد قام بها أساسًا فرانسوا فيلنيف، وموسى سربل العضو الرئيس في مختبر الصيانة والترميم بالكلية، والذي قام بدور فاعل في ترميم عدد من جرار الخزين الفخارية الكبيرة التي تعود إلى الفترة الأموية. كما شاركت الطالبة رغد الخلايلة في المساعدة في أعمال الرسم والترميم.

وكان د. إرفي مونشو Hervé Monchot، الخبير في الآثار الحيوانية التي تمتد بتاريخها من عصور ما قبل التاريخ إلى الفترات الحديثة، في عدة مواقع من الأردن وفلسطين والجزيرة العربية، قد قام منذ عام 2015 بالعمل على تحديد العظام الحيوانية المكتشفة في موقع خربة الذريح. وقد كشفت دراسته عن الغياب شبه التام لعظام الجمل، إذ عثر على كسرتين فقط من بين آلاف الكسر الحيوانية، وهو أمر مفاجئ بالنظر إلى وقوع خربة الذريح على طريق رئيسي للقوافل المارة في المناطق الداخلية من بلاد الشام، بينما وجدت عظام خيول وأبقار في اسطبلات تقع في مركز المنشأة الأموية في الموقع (داخل المعبد النبطي الروماني السابق، وبالقرب منه). وقد قاد تصنيف العظام الحيوانية إلى معرفة أن بعض العظام التي جُمعت باعتبارها عظامًا حيوانية إنما تمثل في الأصل عظامًا إنسانية، جاء بعضها من قبور حديثة، بينما كان بعضها إشكاليًا؛ فربما انتقل بواسطة بعض آكلات الجيف أو غير ذلك. لذا فإن هذه العظام بحاجة إلى فحص أكثر دقة، وسيقوم د. محمد الروسان، المختص بالأنثروبولوجيا العضوية في كلية الآثار والأنثروبولوجيا، بدراسة البقايا العظمية الإنسانية.

أما د. جيروم رومي Jerome Rohmer، الخبير الميداني في آثار جنوب سوريا والذريح ومدائن صالح، والمشرف المشارك حاليًا على مشروع "ثاج" Thaj في المملكة العربية السعودية، والمختص بفخار بلاد الشام من الألف الأولى ما قبل الميلاد؛ فقد قام بفحص كافة الكسر الفخارية المكتشفة في خربة الذريح، والتي تعود إلى ما بعد العصر الحجري الحديث الفخاري، وما قبل الفترة النبطية، حيث تمكن من استخلاص وجهات نظر جديدة كليًا؛ إذ تبين أن مستويات العصر البرونزي المبكر (ربما الثالثة والرابعة) ماثلة في الموقع على نحو مؤكد، وأنها كانت على نطاق واسع أكثر تطورًا مما كان يعتقد سابقًا، حيث وجدت أسفل جميع الأبنية التي كانت قائمة في الأجزاء العليا من الموقع، وربما في المعبد. وفيما يتعلق بالعصر البرونزي المتوسط، فقد بات من غير المشكوك به حضور آثاره في الموقع. أما العصر الحديدي الثاني؛ فقد جاءت آثاره في خربة الذريح أقل حضورًا مما كان يعتقد سابقًا. لكن المفاجئ تمامًا في هذه الدراسة هو العثور على مواد مختلطة في حفر بالقرب من معصرة الزيت النبطية (V10)، مما يشير إلى وجود محتمل لآثار الفترة الفارسية، ومؤكد فيما يخص آثار الفترة الهلنستية. وبالمجمل، يمكن القول أن فخار موقع الذريح قد أظهر حتى الآن التسلسل الأثري الأكثر اكتمالاً (نسبيًا) من بين كافة مواقع جنوب الأردن.

وكانت لورا فيي Laura Vié، طالبة الدكتوراه في جامعة باريس الأولى، قد بدأت العمل على دراسة ونشر فخار الذريح من الفترة البيزنطية المتأخرة/الأموية، ما

بين القرنين السادس إلى الثامن للميلاد. وبالرغم من أن القرية التي تعود إلى تلك الفترة، وهي محددة في منطقة أقصى شمال الحرم الروماني المقدس، قد جاءت أصغر من الحرم النبطي الروماني المقدس، ومن القرية التي هجرت حوالي 363 للميلاد؛ فإن الفخار المكتشف فيها يمثل حتى الآن الكمية الأكبر من بين فخار جميع الفترات الأخرى. وفي إطار دراستها لهذا الفخار، فإن فيي، والمعروفة باهتمامها بأدوات الفخار الفلسطينية (في مناطق شرق القدس وسبسطية وغيرهما)؛ قد ركزت في دراستها للدكتوراه على أواني الطبخ والخزين أولاً. كما أولت اهتمامها بأدوات المائدة، إذ كشفت بشكل مثير للاهتمام عن اثنين على الأقل من الأطباق الفاخرة ذات العجينة الإفريقية بالبطانة الحمراء، يؤرخان ربما إلى القرن الخامس للميلاد (!)، حيث عثر على أحدهما في بيت (V1) نبطي/روماني كبير وفاخر، يطل على المعبد (!)، مما يشير إلى عدم اقتصار ما في داخل هذه المنطقة على القرية البيزنطية. وإذا ما تأكدت صحة تلك الاستنتاجات؛ فإنها تقود إلى تغيير الإطار التأريخي لموقع الذريح؛ أي عدم وجود فجوة حقيقية في الاستقرار بالموقع خلال القرن الخامس للميلاد، وأن القرية، أو الوحدة البنائية V1 على الأقل، لم تتعرض للدمار أو الهجران إثر الهزة الأرضية التي ضربت المنطقة عام 363 للميلاد.

من جانب آخر، فإن أطروحة بيوتر ماكوفسكي Piotr Makowski، طالب الدكتوراه من جامعة وارسو (بإشراف أ. د. توماس واليشفسكي Tomasz Waliszewski، المختص بالفسيفساء ومعاصر الزيت من الشرق الأدنى القديم، والمنقب السابق في خربة الذريح)، تعنى بدراسة إعادة استخدام الهياكل المعمارية في جنوب الأردن خلال العصور الوسطى، إذ بدأ بدراسة الكميات الوفيرة من فخار الفترات المتأخرة في الذريح، وهو فخار يدوي-منزلي الصنع، وشائع، عثر عليه في أرضيات بيوت فقيرة ومتواضعة البناء. ولندرة وجود زخارف ملونة على هذا الفخار؛ فإن فريق التنقيب في الذريح قد ساد لديه اعتقاد على مدار سنوات طويلة بأن المستويات التي عثر فيها على هذا الفخار إنما تعود إلى الفترة المملوكية المتأخرة، أو إلى بدايات الفترة العثمانية. غير أن التأريخ المعاير بالكربون المشع C14 (والذي جرى في بلفاست وباريس) لعينات من الفحم والبذور المحترقة والعظام الحيوانية، قد قدَّم تاريخًا مغايرًا، يقع ما بين نهايات القرن الثامن وبدايات القرن الحادي عشر للميلاد.

وبالعمل على إتمام ونشر جميع الدراسات المتعلقة بآثار خربة الذريح، فإن فريق العمل الدولي يشعر بالفخر والاعتزاز بروابط الصداقة والتعاون في اكتشاف ودراسة أحد أكثر مواقع التراث الثقافي غنىً في أرجاء بلاد الشام كافة.

تأملات في أسماء الأماكن وقيمتها الحضارية

عمر الغول

أسماء المواقع مادة حضارية ذات قيمة متميزة، لما تشتمل عليه من قيم لغوية، وتاريخية، واجتماعية، بعضها عمره سنوات قليلة، وبعضها الآخر قديم قدم التاريخ، بل ربما كان أقدم من الفترات التاريخية نفسها، غير أننا نغفل عن ذلك عمومًا، لأن الأسماء مألوفة لدينا في الاستخدام اليومي، فلا يمر ببالنا أن نتساءل عن دلالتها أو عن عمرها.

تاريخ عمره آلاف السنوات

ومن خير الأمثلة على ذلك اسم "الأردن"؛ إذ ترجع أبكر الشواهد عليه، اسمًا للنهر (ي ر د ن)، إلى الألف الأول قبل الميلاد، أي إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف عام تقريبًا، بل ويوحي النظر المدقق في بنائه اللغوي بأنه أقدم من ذلك، وبأنه يرجع إلى أصول لغوية غير محلية، إذ يشبه بناؤه بناء أسماء الأماكن في منطقة بحر إيجة. أما العاصمة، عمَّان، فعلى الرغم من أن الجذر اللغوي لاسمها (ع م ن) يرجع إلى أصول محلية سامية في الغالب، لكننا لا نعرف معناه هو الآخر، وهو يرجع إلى الألف الثاني قبل الميلاد في أقل تقدير؛ فمَن من أهل الأردن تأمَّل ذلك؟! فإذا ما غادرنا الأردن إلى العراق، وقفنا على أسماء أماكن مغرقة في القدم، من أشهرها "بابل" و"أربل" (= أربيل) اللذان يقدِّر علماء اللغة أنهما يرجعان إلى لغة أسموها اصطلاحًا "اللغة الدَّجْلِيَّة الأولية"، سبقت أقدم لغة مكتوبة في العالم، وهي السومرية، فهذه أسماء ترجع فعلاً إلى ما قبل التاريخ البشري، في الألف الرابع قبل الميلاد. ولك أن تقيس على هذه الأمثلة سواها من أسماء الأماكن المحيطة بنا، والتي نسمع أسماءها، ونكتبها يوميًا، دون أن نتفكَّر في تاريخها.

تراث يتناقله الرعاة

ويُلحظ أن سمة الثبات تشمل أسماء الأماكن بصرف النظر عن مساحتها، أو مقامها السياسي، أو الاقتصادي، على نحو دالٍ دلالة صريحة على استدامة علاقة الإنسان بالأرض. ومن خير الأمثلة على ذلك قطعة أرض صغيرة اسمها "كَفَّة الحَواوِر"، ذُكرت في إحدى برديات الأرشيف اليوناني المكتشف في الكنيسة البيزنطية من بترا راجعة إلى القرن السادس الميلادي، اسمًا لحقل كان يزرع حبوبًا (الشكل 1). وحدد الفريق القائم على نشر البرديات موقع قطعة الأرض تلك في بلدة وادي موسى اليوم، فلما قصدوها، ألفوا فيها راعيًا مع ماشيته، فسألوه عن اسم الأرض التي هم فيها، فأجابهم: "كَفَّة الحَواوِر"! فهذا يدل على أن الناس تناقلت اسم هذا الحقل الصغير عبر ما يزيد على ستة عشر قرنًا دون تغيير، في شاهد فريد على توارث هذه الخبرة الحضارية عبر الأجيال.

الهوية اللغوية لأسماء الأماكن

أسماء الأماكن مرآة تنعكس عليها الحقب التاريخية التي نشأت خلالها الأسماء، إذ تختلف خصائص الأسماء اللغوية باختلاف اللغات التي سادت في العصور المختلفة، فتكشف نظرة عجلى على أسماء المواضع في شمال الأردن، مثلاً، عن أن لبعضها أصولاً عربية، مثل "النُعَيمِة" و"المفرق"، وهذا ليس مستغربًا، إذا ما أخذنا

بعين الاعتبار غلبة العنصر العربي على هذه المنطقة منذ الفتح الإسلامي قبل خمسة عشر قرنًا. لكنك إن أنعمت النظر في أسماء البلدات في تلك المنطقة تبيَّنت طبقة أخرى غالبة عليها، إذ ينتهي كثير من الأسماء هناك بألف في آخره، مثل "حوشا" و"حوفا" و"رحابا" و"ملكا"، أو بتاء وألف، مثل "جديتًا" و"حرتا"، فهذه أسماء آرامية، المجموعة الأولى منها مذكرة، والثانية مؤنثة، والألف في آخر الاسم في كلتا المجموعتين هي أداة التعريف الآرامية. وترجع إلى الأرومة الآرامية أيضًا تلك الأسماء المنتهية بالياء والنون المبنية على صيغة جمع المذكر السالم، مثل "عبِّين" و"عبلِّين" و"رميمين". وأقل حضورًا من هذه الطبقة الآرامية، الطبقة الكنعانية الممثلة بأسماء على صيغة "فَعْلوْن"، مثل "عجلون"، وتلك المبنية على صيغة جمع المؤنث السالم المنتهي بالواو والتاء، مثل "صَرّوْت"، البلدة الواقعة شمالي عمان. وتجد إلى جانب ذلك أماكن، اكتسب بعضها اسمًا يونانيًا في أثناء الحقبة الكلاسيكية، مثل "مكيس" (= أم قيس)، وبعضها الآخر اسمًا تركيًا إبان الحكم العثماني، مثل "السرايا"، أو اسمًا إنكليزيًا في أثناء الاحتلال البريطاني للأردن، مثل "كَمْ جَرّوُج" Camp George.

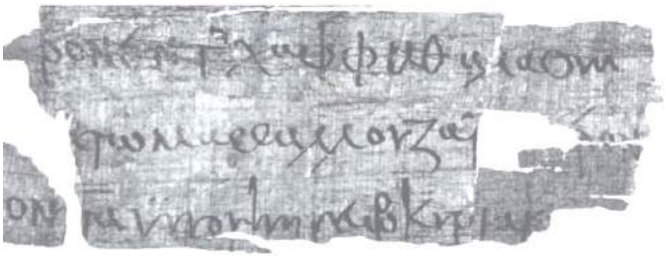

الشكل 1: اسم "كَفَّة الحوار" كما ورد في البردية السابعة عشرة من برديات بترا.

صفات الموقع تفرض نفسها عبر الزمن

وعندما تتغير الحقبة التاريخية، ومعها اللغة، تتغير أسماء الأماكن عادة بحسب ذلك، إلا أن بعض الأماكن تحتفظ بأسمائها القديمة نفسها، بأن تُترجم إلى اللغة الجديدة، عن وعي أو غير وعي، فيصير للمكان أكثر من اسم بلغات مختلفة، مشتركة في الدلالة نفسها. ومن أمثلة ذلك في الأردن، موقع "بيرين" الواقع في محافظة الزرقاء، شمالي عمان. فهذا الاسم لفظة آرامية منتهية بالياء والنون على صيغة جمع المذكر السالم من كلمة "بير"، معناها "آبار". ولكنْ، عندما خرجت الآرامية من الاستخدام اليومي، وحلت محلها العربية، لم يعد الناس يعرفون معنى الاسم، فقرَّبوا صيغته إلى أقرب صيغة عربية مفهومة لديهم،أي إلى بيرِيْن"، وهي صيغة المثنى في العامية العربية، بحيث صار معنى اسم البلدة "بئران"، ونسجوا قصة ذات بُعد تاريخي لتسويغ هذه التسمية، فقالوا إن البلدة كان لها بئران في طرفها الشمالي نُسبت لهما، فإن سألت عن موقع البئرين اليوم، أروك مكان واحدة، وقالوا لك إن الثانية قد طُمرت.

الشكل 2: لوحتان على الطريق الرئيس عند بلدة بيرين، يتجاور فيها الاسم الآرامي "بيرين" والاسم العربي "أم البيار" (تصوير زينب بشتاوي).

ويوحي هذا التحول أن الاسم القديم "بيرين" قد راح في غياهب النسيان،[1] لكنَّ تغيير الاسم لم ينفِ عن البلدة

[1] من الطريف أن أكثر أهل البلدة، رغم هذا التخريج التاريخي اللغوي، ما يزال يلفظ اسمها على أصله الآرامي، أي "بيرين"، كما أفادت مقابلة أجرتها مع نائب رئيس بلدية بيرين، السيد محمود الخلايلة، ومع بعض المواطنين الآنسة زينب بشتاوي من الجامعة الهاشمية.

سمتها الرئيسة في نظر أهلها، وهي كثرة الآبار، فتجدهم يعيدون خلق الاسم نفسه ليعود ليظهر اسمًا لأحد أحيائها الشمالية اليوم، أي "أم البيار"، في صيغته العربية هذه المرة، ولكنْ في الدلالة نفسها التي كانت لاسم البلدة الآرامي "بيرين"، فعلى اختلاف اللغات والحقب التاريخية ظلت كثرة الآبار هي الباعث على تسمية البلدة وأحيائها.

الأسماء القديمة والأسماء الجديدة: لكل سياقه

فأسماء الأماكن لا تكتسب قيمتها من قدمها أو حداثتها، وإنما من سياقاتها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، فالاسم الحديث له أيضًا دلالته في سياقه المعاصر، "فشارع المحطة" بعمان، مثلاً، استمد اسمه من محطة قطار الخط الحديدي الحجازي التي كانت عاملة في ذلك الشارع، وتحول اسم "جبل الطَّهْطُور" إلى "جبل الحسين" و"جبل الملفوف" إلى "جبل عمان"، بعد أن أصبحت عمان عاصمة للدولة الأردنية الناشئة في العقد الثالث من هذا القرن. وفي السنوات القليلة الماضية بات "دوَّار الداخلية" يؤشر إلى مرحلة من تاريخ عمان، كانت وزارة الداخلية قائمة في أثنائها عند ذلك الدوار، قبل أن تنتقل إلى مكان آخر.

ولما كانت السياقات المذكورة أعلاه ديناميكية، فأحيانًا يتاح لنا أن نكون شهودًا على تغير أسماء الأماكن بتغير الظروف المحيطة بها، فمؤخرًا اكتسب أحد المعالم الرئيسة بمدينة الرمثا اسمًا جديدًا، فبعد أن كان أهل المدينة يكتفون بتسمية الدوار الواقع في مدخل مدينتهم "الدوار" وحسب، صار اسمه الآن "دوار الخمسمية"، وذلك نسبة إلى مطعم افتتحه هناك نازحون سوريون إلى المدينة أسموه "555"، وتُنسب التسمية الجديدة إلى النازحين السوريين أيضًا الذين لم يجدوا في تسميته "الدوار"، في ما يبدو، علامة فارقة عليه، فأضافوا إليها وصف "الخمسمية"، زيادة في التمييز، فأخذ كثير من أهل المدينة ذلك عنهم، حتى صار هذا هو الاسم الجديد للدوار، فهذا الاسم سيؤرخ لاحقًا إلى الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجوء السوري إلى المدينة الذي حدث في أثناء الأزمة السورية الحالية.

الاسم الشعبي والاسم الرسمي

وبدهي أن كثيرًا من الأماكن لا يتخذ اسمه من صفاته الطبوغرافية، أو من أحداث تاريخية أو اجتماعية اقترنت به، وإنما بقرار رسمي خالص، ويجري هذا القول في المحل الأول على الشوارع التي تكتسب أسماءها عادة بتوصيات تتخذها لجان مختصة، لا تراعي غالبًا الأسماء التقليدية للأماكن التي تمر بها الشوارع، بل تسميها بأسماء أشخاص لهم صفة تاريخية أو وطنية، وأحيانًا باسم قرى وبلدات محلية أو عربية، أو حتى بأسماء النباتات والأزهار، وأحيانًا تنسبها إلى الشمائل الحميدة، "كشارع الوفاء" و"شارع التقوى". ويمكن أن نقترح هنا أن ترصد هذه اللجان التاريخ المحلي لهذه المناطق التي ستشق فيها الطرق، لترى إن كان فيها ما يمكن أن يتسمى الشارع الجديد باسمه، بدلاً من ابتداع اسم جديد له لا علاقة له بالمكان أو بتاريخه.

والملاحظ، على أية حال، أن الناس، غالبًا، يعرفون الشوارع بأسماء لها صلة بواقعهم المعاش أو بذاكرتهم الشعبية، وليس بحسب التسمية الرسمية لها، فالشارع المسمى "شارع الجاردنز" بعمان اشتهر باسمه هذا، على الرغم من أن اسمه الرسمي "شارع وصفي التل". ولا يعرف أكثر الناس اليوم أنه أُسمي "الجاردنز" نسبة إلى مطعم افتُتح عند أوله في أواخر السبعينات من القرن الماضي في بستان للأشجار المثمرة، فالاسم دل يومها على طبيعة تلك المنطقة الكثيرة البساتين التي كانت على أطراف عمان، وظل الاسم دارجًا حتى بعد زوال ذلك المطعم، بل والبساتين معه.

الناس والحكومة يتفقون على التغيير... ليتهم لم يتفقوا !

وجاء تغيير أسماء الأماكن في بعض الأحيان بقرار رسمي، استجابة لمطالبة أهل المكان للمؤسسات الرسمية بتغيير اسم بلدتهم، وكان ذلك حين ضاق

الناس لأسباب متباينة بأسماء الأماكن التي يسكنونها. ومن الأمثلة المشهورة على ذلك في الأردن استبدال اسم "وادي اليابس" في الأغوار الشمالية باسم "وادي الريان"، و"خنزيرة" في محافظة إربد باسم "الأشرفية"، و"أم الكلاب" غربي عمان باسم "أم الأُسوُد"، واستبدال أسماء مجموعة من قرى الكرك بأسماء مستحدثة، من مثل "أم الزبايز" التي أصبح اسمها "الخالدية". واكتسبت خمسة مواقع في العقود الأخيرة اسم "الهاشمية" بعد أن كان لها سابقًا أسماء أخرى، من بينها "فارا" في محافظة عجلون. ومثل ذلك، تسمية بعض التجمعات السكنية في البادية الأردنية بأسماء أمراء وأميرات من الأسرة الهاشمية، أملاً من السكان في مساعدتهم ومساعدتهن في دعم التجمع السكاني الناشئ.

فمن الواضح أن تغيير الاسم جاء في كثير من هذه الأمثلة رغبة في "تجميله"، فبعضها كان له اسم حيوان ذي منزلة وضيعة في نظر الناس، مثل "الخنزير" و"الكلب" و"الفأر"، أو اقترن بسمة سلبية مثل "اليباس"، فأُحلت محلها سمة إيجابية وصفت الموقع بأنه "ريَّان".

لكنَّ هذا التغيير لم يُبن في أغلب الأحوال على معرفة لغوية أو تاريخية، مما أدى في المحصلة إلى استبدال اسم له تاريخ قديم ودلالة خاصة "غير قبيحة" باسم حديث عادي الدلالة. ومن خير الأمثلة على ذلك اسم "وادي اليابس"، فقد دلتنا الدراسات التاريخية واللغوية على أن هذا الوادي كان يسمى "يابش" في الثلث الأخير من الألف الثاني قبل الميلاد، وأن له أصولاً غير عربية، فنحن لا نعرف معناه، ولكننا نعرف أنه كان مستخدمًا قبل ما يزيد على ثلاثة آلاف سنة، وأن تغيير اسمه إلى "وادي الريان " ذهب بهذا التاريخ كله في لحظة عين. وتشبه هذه الحكاية، حكاية تغيير اسم "فارا" إلى "الهاشمية"، فقد كره أهل البلدة، في ما يقال، اسم بلدتهم لدلالته على الفأرة، فطلبوا تغييره، وهم في ذلك واهمون وهمًا كبيرًا، فالاسم آرامي الأصل، معناه "الفاكهة"، ففيه دلالة على المنطقة وإنتاجها الزراعي، وليس على القوارض.[2]

تغيير أسماء الأماكن: نعم، ولكنْ

كنا اتفقنا أعلاه على أن تغير أسماء الأماكن بمرور الزمن أمر طبيعي، ينبغي قبوله والتماشي معه. لكنَّ هذه المقالة أرادت، في الوقت نفسه، أن تنبه إلى القيم المتضمنة في أسماء الأماكن، وأن تحض على الحفاظ عليها ما أمكن، بحيث يتجنب الناس تغييرها من غير سبب ملح. لكنَّ نظرة سريعة على أسماء الأحواض في قاعدة بيانات دائرة الأراضي والمساحة الأردنية كافية لتدلك على قدر من الاستهانة في التعامل مع الأسماء التقليدية للأماكن، فتجد أحواضًا استُبدلت أسماؤها القديمة بأسماء من مثل "المحوِّل الرئيسي"، أي محوِّل الكهرباء، أو "بالمخفر الغربي"، أو حتى بأسماء بعض الصحابة. وكان الأَولى، في تقديري، الإبقاء على أسماء الأحواض على ما هي عليه، إذ إن وجود محوِّل للكهرباء في أرضٍ ما ليس علامة تاريخية أو اجتماعية أو اقتصادية فارقة تستحق أن تُحلَّ محل الاسم القديم، كما كان ينبغي إطلاق الأسماء ذات الدلالة الدينية أو الوطنية على أسماء الشوارع الجديدة التي لم تكن لها أسماء سابقًا، بحيث لا تأتي التسميات الجديدة على حساب القديمة، بما لها من عمق تاريخي ولغوي.

وفي العموم، أرى أنه ينبغي، في ضوء ما سبق، النظر إلى أسماء الأماكن على أنها جزء من التراث الحضاري للبلد، والتحرج تحرجًا شديدًا في تغييرها، خاصة ما يثبت أن له أصولاً قديمة تاريخيًا ولغويًا، وأرى أن تُخاطب الجهات التي تتولى في العادة الأمر بتغيير أسماء الأماكن، كوزارة البلديات أو الديوان الملكي، وأن يُطلب منها استشارة الجهات الأكاديمية ذات العلاقة قبل الإذن باستبدال اسم قديم باسم جديد محله.

---

[2] تجد تأكيدًا لهذا المعنى في صيغ مشابهة للاسم نفسه في موضعَي "وادي فارا" بفلسطين و"فاريًا" بلبنان.

الهجرة من القرية إلى المدينة:

ترييف المدينة أم تمدين الريف؟

سارة السلمان*

أدت الهجرات السكانية المتعاقبة من حيث تنوع فئات السكان في المجتمعات العربية أو من خلال الهجرات الداخلية إلى ما يسمى بالتغير الاجتماعي أو الأنثروبولوجي، وهو ذلك الاختلاف الذي يطرأ على أي ظاهرة من الظواهر الأنثروبولوجية خلال فترة زمنية معينة، يمكن ملاحظتها وتقديرها أثناء عملية التغير من أجل تحقيق رفاهية معينة أوتحسين سبل العيش. فإن عملية التمدن Urbanization تتزايد في المجتمعات العربية (Barakat, 1993)، وإن أكثر من 90٪ من سكان العالم الثالث يمارسون هذا النوع من الهجرة (Gugler, 1996)، وهو ما يحدث تغيرًا أنثروبولوجيًا قد تكون له عواقب غير متوقعة، ويؤدي إلى صراع القيم داخل الثقافة الفرعية الواحدة، أو الوحدات الثقافية الجديدة (Ibrahim, 1975). إن التعديلات التي تحدث في أنماط الحياة الاجتماعية، وما تتضمنها من طبيعة وبناء ونظم، لا تبقى على حال واحد ثابت لا يتغير؛ وإنما هنالك عملية ديناميكية وتفاعلات ذات جوانب متعددة في نظام معين بتأثيرات داخلية من أجل عودة النظام الاجتماعي للاستقرار، أو بتعديلات وقوى خارجية من أجل الحصول على نظام محافظ ومستقر. وإن المجتمع شأنه شأن الأفراد، ومظاهره الطبيعية الأخرى من حركة وتعديل وتغيير؛ إنما تجري من خلال تفاعلات أفراده مع ثقافة المجتمع نفسه.

ومن الظواهر السلبية التي تتطرق إليها هذه المقالة هي ظاهرة أنثروبولوجية ذات أبعاد متعددة وشائكة، ظهرت في مجتمعاتنا، وأدت إلى مشاكل عديدة في المدن، ألا وهي الهجرة الداخلية، أي من القرية إلى المدينة، والتي تعد في أكثر حالاتها غير طبيعية، تعكس التباين الكبير بين المكانين من حيث الثقافة السائدة، وتوافر الموارد وفرص العمل، والخدمات الاجتماعية. وتعد دراسة رافنشتاين Ravenstein (1885) حول قوانين الهجرة من مكان إلى آخر (Laws of Migration) من أبرز وأهم المحاولات لإيجاد إطار نظري لتفسير ظاهرة الهجرة كعملية ديموغرافية بحتة أولاً، وثانيًا مدى علاقتها بالاقتصاد وتوفر فرص العمل والموارد المتاحة في المكان المقصود (Grigg, 1977). ويبين رافنشتاين كذلك أن الهجرة تأتي نتيجة قرار عقلاني من جانب المهاجر، بهدف تحسين أحواله الاقتصادية، وهو نابع من معرفته التامة بالخيارات المتاحة أمامه، وغير المتاحة، من عوامل الطرد والجذب في كل من المنطقة المرسلة، والأخرى المستقبلة، أي المدينة (Massey, 1990). وكذلك يوضح إفريت لي Evertt Lee في كتابه نظرية الهجرة، أن معدلات الهجرة المرتفعة ترجع لوجود تباين بين المنطقة المرسلة والمستقبلة للمهاجر، من حيث الموارد وتوافرها، ووجود عقبات تعيق حركة السكان بين المنطقتين، كما تعيق التقدم والتطور التقنيين، مضيفاً

إليها عوامل الجذب والطرد (Massey, Ibrahim, 1975 ; 1990) . وأضاف لي Lee أن احتمالات الهجرة المعاكسة إلى الموطن الأصلي تقل درجتها كلما كانت الهجرة بسبب العوامل الطاردة من السكن الأصلي أكثر مما هي بسبب العوامل الجاذبة للموطن الجديد (Lee, 1966).

ولذا فإن التباين الكبير في خدمات القرى والريف والمدن أدى إلى عملية التغير الاجتماعي التي تفرضها ملامح التطور بكل مناحي الحياة التي تتولد وتنشأ في مجتمع القرية، لذا فإن التغير هو عملية ديناميكية توجد بالتوازي مع حياة الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه. وهذا التغير لا يتحقق إلا بإحداث تفاعل إيكولوجي بين أفراد المجتمع الجديد، وبالتوازي مع سير عملية التغير البطيء للثقافة الأصلية (Mullan Massey, 1990 ; Schwarzweller, 1998 &؛ الكيال، 1992). إن هذه الظاهرة، أي الهجرة من القرية أو من الريف والبادية إلى المدينة، منتشرة في معظم الثقافات والمجتمعات العالمية والإقليمية والمجاورة. فالمجتمعات الأردنية والسعودية والعراقية والسورية شهدت، ولاتزال تشهد، خاصة في السنوات الأخيرة، نموًا سكانيًا مضطردًا في المدن والمراكز الحضرية الكبيرة على حساب القرى والأرياف والبوادي والمدن الصغيرة بنسبة عالية تحتاج إلى دراسة متمعنة كالدراسات الأنثرواجتماعية، كي تقف من كثب على هذه الظاهرة وما يتعلق بها. وتعد الهجرة من الريف إلى الحواضر أهم أنواع الهجرة الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية (Ibrahim, 1975). وفي المجتمعات الأخرى، تتشابه عمليات الهجرة بكونها انتقالية وانتقائية ذات ديناميكيات خاصة، مما يستدعي إجراء دراسات تركز على السمات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين. وتعد هذه الهجرة من أهم معوقات التنمية في البادية والريف بصورة عامة، والتنمية الزراعية بصورة خاصة، سواء في الأردن،أو غيره من البلدان المشابهة، مما يؤدي كذلك إلى فقدان الكثير من التراث الحضاري بكافة أشكاله، والتأثير على البناء الاجتماعي، والتخلي عن الزراعة، مما يضر باقتصاديات البلد كله (Antoun, 2000؛ Gharaybeh, 2014)، إذ إن أهم التحديات التي تعيق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في عدد كبير من بلدان العالم الثالث، ومنها الأردن، هو ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وهي ظاهرة بحاجة إلى الدراسة والبحث، وإيجاد الحلول الملائمة للحد منها.

ومن هنا، فإن التغيرات التي تحدث جراء الانتقال من القرية إلى المدينة ترتبط بتحولات عديدة في أنماط الحياة الاجتماعية التي تسير باتجاه التحضر أو العيش في المدينة في خضمٍ من تعدد الثقافات الفرعية التي لها دور فاعل في عملية التأقلم الجديد والتثاقف (Mullan Schwarzweller, 1998 &؛ العزيز، 2012)، وإن الانتقال من المجتمع الريفي إلى مجتمع يتصف بالتحضر أو المدينية، يؤدي إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية عديدة، إيجابًا أو سلبًا، لكن ما يعتقده المهاجر أن الأمور كلها تسير على ما يرام. ولما كان التعليم يشكل عنصرًا مهمًا في إحداث التغير الاجتماعي لدى مجتمع ما؛ فإنه يسهم في العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتَشكُّل دوائر معارف جديدة في المدينة مبنية على روابط غير قرابية، بينما الأمر مغاير في القرية الواقعة حيث أرض العشيرة الموروثة من الأسلاف، والمكونة من عدد من الأفخاذ العشائرية التي تتوزع في وحدات صغيرة ومترابطة في القرية.

إن نظام السكن الجديد في المدينة يمكن أن يخلق علاقات تختلف عن القرية كليًا، حيث الإسكانات المتاخمة لبعضها، ونظام الشقق، والروابط الجديدة المبنية على أسس غير قرابية، مثل روابط الجيرة، والتعارف، أو تشابه المهن في الإسكانات الوظيفية في المدينة، من أجل تأقلم وتثاقف جديد من منظور إنساني حضاري بعيدًا عن الإثنوسنترية وجذورها، ومن وجهة انتماء جديدة. ولكن في الحقيقة أن الهجرة من القرية إلى المدينة الأردنية في أيامنا هذه قد شهدت حراكًا

أفقيًا واسعًا، مما أدى إلى إيجاد حراك رأسي في المدينة ذاتها، وهذا النمط أو تشكل فئات اقتصادية متفاوتة أشبه ما يوصف بالطبقية الاقتصادية.

إن انتقال السكان من القرية إلى المدينة، وما يرتبط بذلك من حدوث فجوة كبيرة نتيجة الفارق في عدد السكان؛ من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة اندماج المهاجر، أو عدم تأقلمه في المدينة الجديدة، نتيجة اختلاف نمط العلاقات في القرية عما هو في المدينة، ما يؤدي أحيانًا إلى إصابة المهاجر بصدمة ثقافية. ونتيجة لما سبق؛ فإن الروابط الأسرية في القرية تكون أكثر قوة منها في المدينة، نظرًا لانتشار نمط الأسر الممتدة بشكل كبير، على عكس الروابط في المدينة حيث ينتشر فيها نمط الأسر النووية.

إن التلوث البيئي في المدينة نتيجة انتشار المصانع، وعوادم وسائل النقل، يؤدي إلى زيادة نسبة الأمراض لدى سكان المدن،لا سيما الأمراض التنفسية. لكن انتشار المراكز الصحية المتطورة في المدن يقلل من تأثير تلك الأمراض، حيث يسهل علاجها في المدينة أكثر منه في القرية، في حين أن القرية تمتاز بالحياة الريفية ذات الأجواء النقية؛ وهذا يؤدي إلى الحد من الأمراض الناتجة عن التلوث.

من جهة أخرى، فإن الأسرة النووية في المدينة تقل مراقبتها للأطفال وتصرفاتهم، بينما تزداد في القرية نتيجة متابعة الأهل في العائلة الممتدة والعشيرة ككل، أي أن الأطفال هم تحت منظار كل القرية؛ مما يؤدي إلى قيود على الأفراد أكثر منها في المدينة؛ وكذلك لازدياد انشغال الأسرة في المدينة، فتكون السيطرة على الأطفال، وعلى من هم أكبر سنًا، صعبة نوعًا ما؛ مما يؤدي إلى تغير كبير للمهاجرين من القرية إلى المدينة، حيث يزداد مستوى المعيشة ودخل الفرد نظرًا لطبيعة الأعمال التي يعمل بها أهل المدن في قطاع الصناعة والخدمات، مقارنة بدخل سكان القرى الذين يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة. ثم إن انتشار المؤسسات الثقافية والتعليمية في المدينة مقارنة بها في القرية يؤدي إلى تغير نمط العلاقات الاجتماعية عنه في القرية (محمود، 2015).

وتؤدي الهجرة الداخلية إلى العديد من التغيرات الاجتماعية التي يشهدها الانتقال من القرية الى المدينة، فهي ذات علاقة متصلة اتصالاً وثيقًا بالبناء الاجتماعي، وبالنظام القيمي السائد في كل من القرية والمدينة. فقد يحدث أحيانًا صراع بين النظامين الثقافيين القديم والجديد، ما يحدث تغيرًا في البنى والأسس والقيم الاجتماعية والثقافية التي حملها الفرد والتي سيتعلمها مستقبلاً، وذلك بالرغم من كَون كلا المجتمعين، في القرية والمدينة، محافظَين إلى حد كبير.

وإذا ما نظرنا إلى الإيجابيات في سكنى المدينة، والتي تتمثل بسهولة التنقل في المدينة، وغير ذلك؛ فإن عددًا آخر من الآثار السلبية قد ينشأ عن الهجرة وما تصاحبها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، منها ارتفاع الأسعار في المدن، ومشكلات السكن، وزيادة الكثافة السكانية في الأحياء، وما تجلبه من أزمات اجتماعية واقتصادية وأخلاقية لسكان المدن، ومن ترد لمستوى الخدمات الثقافية والصحية.

لذا، ينبغي تمدين الريف، وليس ترييف المدينة، خاصة إذا ما علمنا بالتغيرات الإيجابية التي دخلت حياة القرية مثل تحسين أساسيات البنية التحتية، ومنها الكهرباء والمياه والهاتف والمراكز الصحية وملاهي الأطفال ومقاهي الكبار؛ فجملتها أخذت دورها في عملية التغيير، ونقلت معها ملامح الطابع المديني من مناحٍ مختلفة (الكيال، 1992؛ عمر، 2011).

المراجع

العزيز، شاكي عبد. (2012). **ظاهرة المثاقفة في المدينة: دراسة ميدانية للأسر الريفية النازحة لحي المويلحة بالمسيلة**. جامعة أبي القاسم سعد الله، الجزائر 2.

الكيال، تهاني حسن عبد الحميد .(1992). **الثقافات الفرعية وصراع القيم في مجتمع متغير (دراسة ريفية حضرية مقارنة)**.

عمر، عزالدين. (2011). **منظمات المجتمع المدني بين النشأة والتطور** .

محمود، علي محمد. (2015). **التغير الاجتماعي في الأسرة النازحة من الريف إلى المدينة: دراسة أنثروبولوجية بمعسكر أبو شوك** .UOFK.

Antoun, Richard T. (2000). Civil society, tribal process, and change in Jordan: an anthropological view. *International Journal Middle East Studies, 32*(04), 441-463.

Barakat, Halim. (1993). *The Arab world: Society, culture, and state*: Univ of California Press.

Gharaybeh, Khlaif Mustafa. (2014). General socio-demographic characteristics of the Jordanian society: a study in social geography. *Research on Humanities and Social Sciences, 4*(1).

Grigg, David B. (1977). EG Ravenstein and the "laws of migration". *Journal of Historical geography, 3*(1), 41-54.

Gugler, Josef. (1996). The urban transformation of the developing world.

Ibrahim, Saad EM. (1975). Over-urbanization and under-urbanism: The case of the Arab world. *International Journal of Middle East Studies, 6*(01), 29-45.

Lee, Everett S. (1966). A theory of migration. *Demography, 3*(1), 47-57.

Massey, Douglas S. (1990). Social structure, household strategies, and the cumulative causation of migration. *Population index*, 3-26.

Mullan, BP, & Schwarzweller, HK. (1998). Introduction: Researching human migration and its impacts.

*سارة السلمان: طالبة في السنة الرابعة، قسم الأنثروبولوجيا.

مشاريع كلية الآثار والأنثروبولوجيا

مشروع
صيانة وتأهيل أطول نفق مائي في العالم القديم

انطلاقًا من دورها في الحفاظ على مواقع التراث الثقافي وصيانتها، شرعت كلية الآثار والأنثروبولوجيا بتنفيذ مشروع يهدف إلى صيانة وإعادة تأهيل النفق المائي في موقع أم قيس "جدارا"، إحدى مدن الحلف التجاري العشر "الديكابولس" في العصر الروماني. ويعد هذا النفق الأطول من نوعه في العالم القديم، وهو شبكة أنفاق تحت أرضية، طولها 170 كيلومترًا، دشنها المهندسون الرومان حوالي عام 90 للميلاد، لنقل مياه الشرب من بحيرة داعل القديمة في سوريا إلى أم قيس في شمالي الأردن. وقد خصص هذا المشروع لصيانة وإعادة تأهيل 2-3 كيلومترات من الجزء الواقع أسفل الموقع الأثري على هضبة أم قيس.

وتتمثل أهمية هذا المشروع في حفظ وصون القيمة الثقافية التي ينطوي عليها هذا النظام الهندسي المائي، مما يسهم في تعزيز الهوية الثقافية والتاريخية لموقع أم قيس، وتفعيل دور السياحة والآثار في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي. وهو مشروع تنفذه كلية الآثار والأنثروبولوجيا بإشراف أ. د. زياد السعد، وبالتعاون مع دائرة الآثار العامة، وبتمويل من صندوق سفراء الولايات المتحدة للحفاظ على التراث الثقافي.

تتضمن إجراءات المشروع أعمال التوثيق المعماري للنفق بالاستعانة بالتقنيات الحديثة، ومنها تقنيات المساحة التصويرية، والمسح الليزري ثلاثي الأبعاد، ونظم المعلومات الجغرافية، إلى جانب توثيق مظاهر التلف التي اعترت النفق بفعل العوامل البيئية، وإجراءات الصيانة السابقة باستخدام الاسمنت في مدخل النفق. يلي ذلك تنفيذ أعمال الصيانة والترميم بما يضمن الحد الأدنى من إجراءات التدخل وفق المعايير الدولية المتبعة في ترميم المنشآت التاريخية. وتترافق تلك الإجراءات مع إعادة تأهيل البنية التحتية الإنشائية والميكانيكية والكهربائية، بما يتيح السير داخل النفق في تجربة فريدة تأخذ الزائر إلى الماضي وإبداعات مهندسيه الذين أشرفوا على إنشاء هذا النفق، وحفر حوالي 600.000 متر مكعب في الحجر الجيري، وهو ما يفوق الكتلة الإجمالية لبناء الهرم الأكبر في مصر القديمة.

وينطوي إنجاز هذا المشروع في حال اكتماله على توفير المعطيات اللازمة لترشيح النفق المائي في أم قيس على لائحة التراث العالمي، مما يمنح الموقع قيمة مضافة وحماية معززة. كما أن صيانة القاطع الخاص بهذا النفق، والواقع أسفل هضبة أم قيس، تمهد الطريق لاستكمال العمل مستقبلاً على مشروع صيانة النفق بأكمله وصولاً إلى منطقة درعا، وهي مسؤولية تتطلب تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات المعنية محليًا وإقليميًا ودوليًا؛ إلا أنه مشروع يظل رهنًا بإحلال الاستقرار في منطقة المثلث التاريخي شمالاً.

مشروع
إنقاذ التراث الحضاري الأردني
من خلال مكافحة الاتجار بالآثار وتهريبها

في إطار التعاون بين جامعة اليرموك والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID؛ تنفذ كلية الآثار والأنثروبولوجيا مشروع مكافحة الاتجار بالآثار وتهريبها، بالشراكة مع مركز المصير الدولي للدراسات والأبحاث والتدريب. ويهدف هذا المشروع إلى مكافحة ظاهرة الاتجار بالآثار وتهريبها، لما تنطوي عليه الآثار وكافة عناصر التراث الثقافي من قيم إنسانية عليا تتصل بتاريخ المجتمعات، وهويتها الذاتية، وآفاق مستقبلها. وتعد ظاهرة الاتجار بالآثار وتهريبها ذات آثار تدميرية، لا سيما في ظل الحروب التي تشهدها المنطقة العربية حاليًا، والتي يشكل نهب الآثار والاتجار بها وتهريبها أحد أكثر أسلحتها خطورة، إذ تستهدف الإنسان ماديًا ومعنويًا وثقافيًا على حد سواء. أكد ذلك تاريخ الحروب والصراعات المسلحة في مناطق مختلفة حول العالم، وذلك على الرغم من أنها ظاهرة تنشط في أوقات الحرب والسلم كذلك. لذا فهي ظاهرة عالمية تتطلب من المجتمعات المحلية والحكومات والمجتمع الدولي تكثيف الجهود وتنسيقها صونًا للتراث الإنساني.

ويقوم هذا المشروع على إجراء دراسات بحثية، وتنفيذ أنشطة ومبادرات من شأنها تعزيز الشراكة والتعاون بين المؤسسات المعنية بهدف مكافحة هذه الظاهرة. وتشمل الدراسات البحث في طبيعة العوامل والبيئات التي تشجع الاتجار بالآثار، ودراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقيمية التي تؤدي إلى تلك الانتهاكات.

ويسعى المشروع إلى فتح قنوات اتصال وتنسيق مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة، وتعزيز الشراكة معها بهدف الحد إلى أقصى قدر ممكن من عمليات الاتجار بالآثار وتهريبها. ويشتمل المشروع على خطة لتنفيذ عدد من المبادرات وورش العمل التي تهدف إلى توعية المجتمع المحلي بأهمية التراث الثقافي، وإعلاء شأنه في وعي الأفراد والمجموعات، وتعزيز المعاني القيمية الكامنة فيه.

وفي هذا السياق، نظم المشروع في 2016/2/23 ورشة عمل بعنوان "الاتجار بالآثار وتهريبها: نقاش حول الجوانب القانونية"، ضمت ممثلين عن أذرع الدولة وأجهزتها العاملة في هذا المضمار: وزارة العدل، ودائرة الأمن العام، ودائرة الجمارك العامة، ودائرة الآثار العامة، ومراقبو المتاحف. وتأتي أهمية هذه الورشة في ظل تزايد انتشار ظاهرة الاتجار غير المشروع بالآثار في الأردن في الآونة الاخيرة، نظرًا لموقعه الجغرافي المتوسط بين الدول التي تشهد ظروفًا سياسية وأمنية صعبة.

وتهدف هذه الورشة إلى دراسة التشريعات المعمول بها حاليًا بشأن مكافحة هذه الظاهرة، وتقييم مدى فعالية هذه التشريعات، وتطوير مستوى الوعي بالجوانب التشريعية والقانونية الخاصة بمكافحة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالآثار على المستويين المحلي والعالمي، بالإضافة إلى زيادة الخبرات والمهارات للعاملين في القطاعات ذات العلاقة.

وأشار أ.د. زياد السعد/مدير المشروع إن كلية الآثار والأنثروبولوجيا قد تنبهت إلى خطورة هذه الظاهرة، وقامت بإجراء الدراسات العلمية اللازمة للوصول إلى فهم علمي لهذه الظاهرة، من حيث الحجم الحقيقي، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحفزة لها. وفي هذا السياق، قدم أ.د. عبدالحكيم الحسبان/عميد الكلية نتائج الدراسة بشأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحفزة لظاهرة الاتجار غير المشروع بالآثار في الأردن، والتي بينت أن الاتجار غير المشروع بالآثار يمثل نتاجًا لعدد من العوامل المتعلقة بالإمكانيات المادية، والبيئة التشريعية السائدة في الأردن، والوعي العام المهيمن، والموقف الإيديولوجي من الآثار والتراث، بالإضافة إلى مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وغياب

عمليات التنمية، وانتشار ظواهر البطالة والفقر. وأشار إلى ان خطورة هذه الظاهرة تكمن في حجم ما تخلفه من أضرار اقتصادية واجتماعية وعلمية ورمزية بحق المجتمع والدولة والأمة التي تُرتكب بحقها جرائم الاتجار بالآثار، حيث تمثل الظاهرة تهديدًا كبيرًا لرأس المال الاقتصادي، والرمزي، والعلمي لأي دولة وأمة. لذا فقد جاءت هذه الدراسة بهدف تقديم مسح أولي يبين حدود انتشار هذه الظاهرة في الأردن، من حيث حجم عمليات البيع والشراء، ونوعية القطع الأكثر تداولاً في سوق الاتجار غير المشروع بالآثار، إضافة إلى إجراء تحليل علمي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والجغرافية التي أثرت تاريخيًا في عمليات الاتجار بالآثار، وصولاً إلى تحديد مجموع العوامل التي تؤثر في عمليات الاتجار بالآثار.

وكان فريق المشروع قد نظم ورشة ثانية بتاريخ 31 آذار 2016، بعنوان "ظاهرة الاتجار بالآثار: نقاش حول وسائل وطرق استعادة الآثار الأردنية المسروقة". وجاءت هذه الورشة بهدف تبادل الخبرات والمعارف بين جميع الأجهزة المعنية بالآثار؛ لما يتطلبه استرجاع الآثار المسروقة من عمل جاد لاتخاذ كافة الإجراءات لحماية الإرث الحضاري الأردني. وفي هذا السياق، أكد أ.د. زياد السعد ضرورة اتخاذ الحكومة الأردنية خطوات جادة لاسترجاع مخطوطات البحر الميت التي لا تقدر قيمتها بثمن، وذلك من خلال التقدم بطلب دولي لاستعادة الآثار الأردنية المسروقة، بموجب قانون معاهدة لاهاي لعام 1954 لحماية الآثار في حالات الصراع المسلح، والتي تلزم الدولة المحتلة بإرجاع كل ما سلبته من آثار وإرث ثقافي إلى الدولة صاحبة الولاية على الأراضي التي تعرضت للعدوان فور انتهاء النزاع بينهما، الأمر الذي يتطلب من الحكومة الأردنية التقدم بطلب دولي لاسترجاع مخطوطات البحر الميت التي سلبتها إسرائيل عام 1967 خلال العدوان على الأراضي الأردنية آنذاك.

وأضاف أ.د. السعد أن استرجاع المخطوطات يتطلب عملاً منظمًا لإعداد ملف حول ملكية الدولة الأردنية لها، إذ إن القانون الدولي لحماية الآثار المسروقة في حالة النزاع المسلح يتيح التقدم بهذا الطلب في أي وقت، ولا يسقط حق الدولة في المطالبة بآثارها بالتقادم. وفي حالة عدم إرجاع إسرائيل للمخطوطات؛ فإن المحكمة الدولية تصدر حكمًا بالتعويض للأردن بقيمة هذه المخطوطات.

وتضمن برنامج الورشة عدة جلسات عمل، تناولت آلية وخطوات إعداد ملف للمطالبة باسترجاع الآثار المسروقة: وأهم البنود التي يجب أن يحتويها الملف، والإجراءات التي قامت بها الدولة الأردنية من أجل تطبيق الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها، والإجراءات الواجب اتخاذها لتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمنع تهريب الآثار، وقوانين الآثار في دول الجوار والكيان الصهيوني ومدى تأثيرها على تهريب الآثار الأردنية، بالإضافة إلى جلسة نقاشية حول حالات خاصة بآثار تم تهريبها وسرقتها، ثم استعادتها.

واستكمالاً لأعمال الورشتين السابقتين، نظمت في 27 نيسان 2016 ورشة عمل ثالثة بعنوان: "ظاهرة الاتجار بالآثار: نقاش حول وسائل وطرق توثيق القطع الأثرية كوسيلة للحد من الاتجار غير المشروع واسترجاع الآثار المسروقة". وقد خصصت أعمال هذه الورشة للنقاش حول كيفية استخدام نظام أرشفة وتوثيق القطع الأثرية بهدف إثبات ملكيتها، وحمايتها من التبديل أو السرقة. وأكد المحاضرون في الورشة ضرورة العمل الجاد على استرجاع القطع الأثرية المسروقة من الأردن، والاستفادة من التجربة المصرية في هذا المجال، حيث عرضت بعض

التجارب الناجحة لاسترجاع القطع الأثرية في كل من مصر وتركيا وكينيا وكمبوديا.

وخلصت الورشة إلى ضرورة تشكيل وحدة مختصة بملف استرجاع الآثار الأردنية المسروقة، تضم آثاريين وفنيين، وقانونيين على دراية كاملة بالقانون الدولي في هذا المجال. وقد حضر الورشة ممثلون عن هيئة مكافحة الفساد، ودائرة الآثار العامة، ومتحف الأردن، ودائرة الجمارك العامة، والأجهزة الأمنية.

واستكمالاً لسلسلة الورش العلميةالسابقة، نظمت ورشة عمل لاحقة بعنوان "نقاش الجوانب القانونية للتعديلات المقترحة على قانون الآثار الأردني"، المقدم من دائرة الآثار العامة. وأكد الدكتور السعد خلال أعمال الورشة ضرورة إجراء جُملة من التعديلات، وإضافة بنود جديدة على قانون الآثار الأردني رقم 21 الصادر عام 1988، وذلك ليتواكب مع التطورات والتغيرات التي طرأت من تاريخ إقرار القانون إلى وقتنا الحالي، مما يمكن الجهات الرسمية من إيجاد الحلول اللازمة للقضايا الناتجة عن ضعف بعض بنود القانون.

وتضمنت أعمال الورشة مراجعة التشريعات القائمة، حيث قدمت دائرة الآثار العامة مقترحًا لتعديل القانون الحالي بهدف إخراج قانون آثار عصري يراعي التطورات القانونية والتكنولوجية، والتشريعات الدولية، ويحافظ على الإرث الثقافي للأجيال القادمة. وقد خرج المشاركون بجُملة من التعديلات المقترحة على القانون الحالي، سيجري عرضها على وزارة السياحة والآثار لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل بعض مواد القانون، الأمر الذي يسهم في مساعدة صناع القرار بوضع أفضل القوانين والتشريعات لمحاربة الأنشطة ذات الصلة بالحفريات غير المشروعة في المناطق الأثرية، والاتجار بالآثار، وحمايتها وصيانتها.

ونوقشت خلال الورشة عدة موضوعات، تناولت المصطلحات التعريفية، والمسؤوليات المناطة بدائرة الآثار العامة، مثل ترميم وحماية المواقع والمحميات الأثرية، والاستملاكات، والإيرادات المالية، والعقوبات والضبوطات.

مشروع
إربد من القرية إلى المدينة
التحولات الحضرية في قرن

شهدت مدينة إربد تحولات اقتصادية واجتماعية وحضرية كبيرة جدًا على مدى القرن. فبعد أن كانت إربد مجرد قرية صغيرة لم يتجاوز عدد سكانها أربعة آلاف نسمة عام 1910، أصبح عدد سكان المدينة يقترب من النصف مليون نسمة. وإضافة للنمو الديموغرافي الهائل، شهدت إربد تحولات كبيرة على مستوى القاعدة الاقتصادية؛ فمن قرية ذات اقتصاد فلاحي إلى مدينة تعتاش على قطاع الخدمات والتجارة والأنشطة الحرفية. وعلى المستوى الاجتماعي، انتقلت إربد من قرية تتمحور الحياة فيها حول مفهوم العشيرة إلى مدينة تتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم الأسرة النووية. ومن قرية هامشية لا تتميز عن ما حولها من قرى إلى مركز ترتبط مئات القرى حولها بها إداريًا وخدماتيًا وتعليميًا. كما تطورت إربد من قرية يتسم الجسم الاجتماعي فيها بكتلة سكانية متجانسة ثقافيًا إلى مدينة تحولت بفعل الهجرات الفلسطينية والسورية واللبنانية والعراقية والسورية والكردية إلى كتلة حضرية تمتزج فيها كل تلك المكونات.

الصراع على تاريخ المدينة

وبالرغم من هذه التحولات الحضرية المهمة التي طرأت على مدينة إربد؛ إلا أن البحث العلمي بقي قاصرًا عن مجاراة هذه التحولات كمًا ونوعًا، وبقي عدد الدراسات المتعلق بالتاريخ الاجتماعي والأنثروبولوجي لإربد محدودًا وقليلاً. كما ظل العديد من مظاهر الحياة فيها مجهولة. ولعل الأخطر من هذا كله هو

مستوى التلاعب الإيديولوجي في رواية تاريخ إربد وقصتها، حيث جرى التلاعب طوال الوقت بتفاصيل الرحلة التي عاشتها إربد على مدى قرن، ويمكن رصد سعي الكثير من القوى الاجتماعية داخل إربد وخارجها لسرد تاريخ إربد بصورة تتوافق مع مصالحها الحالية، وبحيث يتم وضع مجموعات سكانية معينة في مركز تاريخ إربد، في حين يتم رمي وقذف مجموعات اجتماعية أخرى خارج تاريخ المدينة.

فكرة المشروع

تقوم فكرة المشروع على إجراء دراسة أنثروبولوجية توثيقية ترصد التحولات الحضرية التي طرأت على مدينة إربد خلال قرن من الزمان، من خلال جمع مادة علمية ذات مصداقية وموثوقية عالية وصياغتها فيما بعد بلغة أقرب للغة الصحافية، ونشرها في مجلد يوثق بالكلمة والصورة تاريخ إربد، ويكون في متناول كل مستويات القراء الأكاديميين منهم وغير الأكاديميين.

أهداف المشروع

- إلغاء القراءة الأحادية التهميشية السائدة حول تاريخ إربد وتقديم رواية علمية مكانها.
- إظهار عناصر التنوع الثقافي والديموغرافي والاجتماعي في المدينة.
- توثيق العناصر الحضرية المهددة بالاندثار أمام زحف العمران، وعمليات الاندماج بالسوق العالمي من خلال الصورة والنص، مما يمكن الأجيال القادمة من حفظ ذاكرة غنية حول مختلف العناصر الحضرية للمدينة حتى في حال اختفائها واندثارها.

أما منهجية العمل؛ فتستند إلى إجراء المقابلات، ومراجعة السير الذاتية، والاستعانة بالإخباريين Informants، ومجموعات التركيز Focus groups إحدى أدوات جمع البيانات النوعية.

ويجري تنفيذ هذا المشروع بإشراف أ.د. عبدالحكيم الحسبان، وبدعم من عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة. وتستغرق مدة تنفيذ المشروع عامًا ونصف، حيث ينصب العمل خلال المرحلة الأولى على جمع المادة العلمية (بيانات إثنوغرافية ومادة فوتوغرافية). أما المرحلة الثانية؛ فتعنى بتحليل المادة، وكتابتها، لإعداد مجلد خاص يجري نشره لاحقًا.

مشروع
عمارة الطوب الطيني في الأردن
دراسة التقنيات وطرق إعادة الإحياء

يعتبر استخدام الطوب الطيني في العالم بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص، تعبيرًا لتفاعل الإنسان مع بيئته، ولا تزال بعض بقاياه ماثلة في المباني التراثية، وفي بعض المباني الأثرية في تل دير علا وداميا وغيرها من المواقع التي تؤرخ لعصور مختلفة، بدءًا من العصر الحجري الحديث. ويعتبر توفر المادة الخام (الطين) وسهولة تشكيله وسرعة جفافه وملاءمته لمناخ المنطقة من أهم أسباب استخدامه لفترات طويلة. لقد استخدم الطوب الطيني في تنفيذ مخططات أبنية متعددة، فمنها البسيط المؤلف من بضع غرف، ومنها المعقد المؤلف من غرف كثيرة أو من طابقين، مما يعكس الوضع الاقتصادي أو حجم العائلة.

في القرن الماضي، حلت الخلطات الأسمنتية الأكثر كلفة محل الطوب الطيني؛ لأنها أكثر صلابة ومقاومة لعوامل التلف والتجوية، وأقل حاجة للصيانة. وقد ساعد نقص المختصين في تصنيع الطوب الطيني وتقنيات بنائه وتحديث التصاميم والطرز المعمارية إلى سرعة اندثار استخدامه نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع في القرن الماضي. لذا يهدف هذا المشروع إلى توثيق استخدام الطوب الطيني القديم وتحديد خواص تقنية صناعته، وزيادة وعي السكان من أجل الحفاظ عليه، وإحياء استخدامه بتقديم خلطات من الطين وبعض المواد المضافة التي من شأنها

تحسين صفاته لزيادة ديمومته ومقاومته للظروف المناخية، وتقليل عمليات صيانتة، وتوفير الشكل واللون المناسبين، وكذلك تقديم تصاميم بناء معمارية مقترحة توائم بين الماضي والحاضر.

من المعروف أن الباحثين الذين يدرسون تكنولوجيا البناء القديمة يجدون صعوبة بالغة في تحديد البدايات الأولى لصناعة واستخدام الطوب (اللبن) في أغراض البناء المختلفة لعدة أسباب، منها أن التطور الحضاري الذي تسبب في حدوث تغيرات متوالية ومختلفة في طبقات التربة أدى إلى تدمير المباني الطينية أسفلها، ومنها تعرض هذه المباني للتلف الشديد بواسطة عوامل التلف المختلفة بعد الكشف عنها، والذي سيؤدي بدوره إلى تداعي هذه المباني وضياع عناصرها المعمارية المختلفة، حيث أن الطوب يعتبر مادة بناء ضعيفة لا تتحمل التأثيرات الضارة لتلك العوامل والقوى المختلفة.

وعلى الرغم من أهمية الطوب الطيني كمادة بناء، والذي يدل عليها انتشار المباني الطينية في العديد من المواقع في الأردن، وخصوصًا في المواقع التي تفتقر لأحجار البناء الطبيعية، إلا أن الدراسات التي تناولت هذا النوع من المواد في الأردن نادرة.

أسئلة البحث

- ما هي أهم أسباب عزوف المجتمع المحلي عن استخدام مادة الطوب الطيني في البناء؟ وهل يمكن إعادة الاعتبار له؟
- ما هي التقنيات القديمة التي استخدمت في عمارة الطوب الطيني؟ وهل يمكن استخدامها حاليًا؟
- هل يمكن تصميم نوع جديد من الطوب الطيني واستخدامه بشكل مستدام وصديق للبيئة؟
- ما هي أهم معوقات إعادة إحياء عمارة الطوب الطيني؟

ويهدف هذا المشروع إلى:

- التعرف على الجذور التاريخية للعمارة الطينية وتقنياتها في وادي الأردن عبر المراحل الزمنية المختلفة.
- فهم سمات الهوية المحلية للعمارة الطينية في الأردن.
- إثارة الوعي العام بأهمية العمارة الطينية، وهويتها التاريخية، ودورها في حفظ التوازن البيئي.
- تشخيص التحولات في أنماط العمارة في الأردن خلال القرن العشرين، وتتبع ارتباطاتها بالتغير في علاقات الإنتاج ووسائله، والتحولات في المشهد الاقتصادي الاجتماعي.
- رصد التحولات في اتجاهات العمارة الحديثة (المبتكرة) في الأردن، ذات الجذور المحلية والصديقة للبيئة .
- تقديم مقترحات لتحسين تقنيات الطوب الطيني لاستدامته وزيادة مقاومته لعوامل التلف المختلفة.
- إحياء التراث العمراني، وتعزيز دوره في مشاريع التطوير السياحي، ودمج المجتمع المحلي في عمليات إحياء التراث الثقافي والتنمية المستدامة
- تشجيع القطاع الهندسي على دعم العمارة الطينية من خلال تطبيق مشروع عمارة طينية نموذجي ذي طبيعة سياحية، أو ثقافية، أو مجتمعية، يعمل لصالح تعزيز الأمن الإنساني للفئات الأقل حظًا في الأردن.
- تحفيز الباحثين من فروع معرفية مختلفة كالآثار والأنثروبولوجيا والعمارة والصيانة على العمل معًا من خلال مفهوم الفريق.

وتشمل منهجية البحث:

- استطلاع الدراسات والأبحاث العلمية السابقة حول استخدام عمارة الطوب الطيني في الأردن.
- المسح الميداني للمواقع الاثرية والمباني التراثية في منطقة الدراسة وتوثيق عمارة الطوب الطيني ومظاهر تلفها بالرسم والتصوير والمسح بالليزر وجمع عينات من الطوب الطيني ونواتج تلفها.
- دراسات ميدانية أنثروبولوجية تتضمن المنهجيات الكمية، الاستبانات، البيانات الاحصائية، المنهجيات النوعية، المقابلات مع السكان المحليين، Focus

Groups، Informants، مواد إعلامية كالبروشورات، والبوسترات، والشعارات، والنشرات، وورش العمل.

- الدراسات المخبرية، وتشمل:

أ- تحليل عينات من الطوب ونواتج تلفها لتحديد صفاتها الفيزيائية وتركيبها المعدني والكيميائي وطرق تلفها باستخدام التقنيات العلمية المختلفة مثل حيود الأشعة السينية، وطيف الامتصاص الذري، الكروماتوغرافيا الأيونية، الميكروسكوبات الضوئية المستقطبة والماسحة الإلكترونية وغيرها.

ب- التصنيع والتجريب والتقييم لخلطات من الطوب الطيني مقاومة لعوامل التلف السائدة في منطقة الدراسة.

- الرسم والمخططات والتصاميم المعمارية.
- التطبيق لأحد التصاميم البسيطة بالطوب المصنع وتقييم مدى فعاليتها وملاءمتها للسكان والبيئة.
- وضع الخطط الوقائية والعلاجية من أجل المحافظة على الطوب المصنع.

نواتج المشروع

أ- النواتج العلمية

- التعريف بتقنيات عمارة الطوب الطيني القديمة واستخداماتها في الأردن.
- تطوير ونشر مقاييس محددة للبناء بالطوب الطيني.
- نشر الأبحاث العلمية في مجلات علمية محكمة حول العمارة الطينية في الأردن.
- تصميم أرشيف مصور يوثق العمارة الطينية وتحولاتها في الأردن.
- اكتساب طلبة قسمي الآثار وصيانة المصادر التراثية وإدارتها المعرفة والمهارات في صناعة الطوب الطيني والحفاظ عليه.

ب- النواتج التطبيقية

- توفير مواد بناء لمبانٍ طينية مستدامة.
- تقديم طرز معمارية منسجمة مع الواقع الاقتصادي والبيئي لمنطقة الدراسة.
- تأهيل بعض أبناء المجتمع المحلي، وتدريبهم على تقنيات بناء الطوب الطيني وطرق المحافظة عليها.

ج- النواتج التنموية

- الحفاظ على عمارة المباني الطينية الأثرية والتراثية.
- إنتاج مادة بناء جيدة لأصحاب الدخل المحدود في المنطقة.
- تحسين الوضع الاقتصادي لمنطقة غور الأردن من خلال المدخلات السياحية الناتجة عن إحياء عمارة الطوب الطيني.

ويذكر أن هذا المشروع هو أحد المشاريع البحثية المدعومة من صندوق دعم البحث العلمي بوزارة التعليم العالي. ويشرف على هذا المشروع د. مصطفى النداف بمساعدة فريق من أعضاء الهيئة التدريسية بالكلية.

إصدارات

عدد جديد من مجلة
اليرموك للمسكوكات

صدر عن كرسي سمير شما لدراسة المسكوكات والحضارة الإسلامية في كلية الآثار والأنثروبولوجيا المجلد الثالث عشر من مجلة "اليرموك للمسكوكات"، وهي مجلة علمية محكمة، يرأس تحريرها أ.د. صالح ساري.

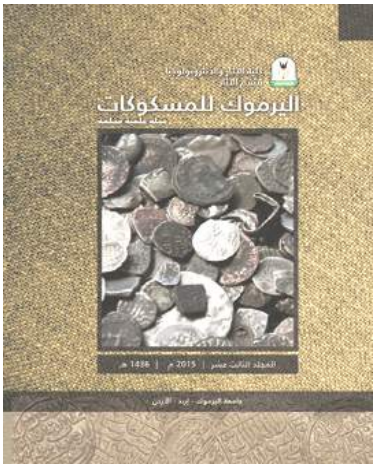

وتضمن المجلد أربعة أبحاث باللغة العربية بعنوان "مسكوكات أحمد بن محمد العمري (الأحمر العين) ثائر باليمن" لعاطف رمضان، و"دراسة لوزن وعيار دراهم السلطان الناصر محمد بن قلاوون المملوكية في ضوء كنز الحصن (شمال الأردن)" لكل من صالح ساري والطالب محمد عبيدات، و"نقود سلجوقية نادرة مؤرخة لسنة 660هـ/1259م من متحف الكرك الأثري" لخلف الطراونة، و"قراءة في الخط على النقود العثمانية" لوليد العريض والطالبة جنان الجنابي.

وتضمن المجلد بحثين بالإنجليزية: "استخدام العملات الرمزية الفاطمية" لجيري باكاراك وشريف أنور، و"الألفاظ الواردة على النقود النبطية" لإبراهيم صدقة.

دليل التغطية الصحفية لقضايا حقوق الإنسان

في إطار التكامل بين الحقول المعرفية المختلفة، صدر عن معهد الإعلام الأردني كتاب "دليل التغطية الصحفية لقضايا حقوق الإنسان" (2014)، تأليف أ.د. عبدالحكيم الحسبان، وصدام أبو غزالة، وعبدالكريم الوحش. ويأتي إصدار هذا الكتاب ضمن سلسلة الأدلة الإعلامية التي يشرف على نشرها معهد الإعلام الأردني بهدف نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان، سواء لدى العاملين في وسائل الإعلام، أو لدى الجمهور العام، مما يسهم في تعزيز العمل على احترام مبادئ حقوق الإنسان وصونها.

فبالنظر إلى أهمية نشر الوعي بقضايا حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حقه في المساواة، وحرية الرأي والتعبير، والأمن الشخصي، والحياة الكريمة؛ فإن هذا الكتاب يمثل محاولة لسد الفجوة في المكتبة الإعلامية العربية فيما يتصل بدورها في تعميق المعرفة والوعي بقضايا حقوق الإنسان، ولملء الفجوة المهنية التي تعتري أداء وسائل الإعلام العربية بشأن رصد قضايا حقوق الإنسان ومتابعتها، لا سيما في ظل التطورات التي تشهدها صحافة اليوم، ومنها الصحافة المختصة بانتهاكات حقوق الإنسان، والتي منحها القانون الدولي بعدًا كونيًا

شاملاً، تجب مراعاته في كافة الأحوال والظروف والأماكن. فبالاستناد إلى الأطر المرجعية القانونية، ووفق الممارسات المهنية الفضلى؛ فإن صحافة حقوق الإنسان تعمل في أوقات السلم كما في أوقات الحرب، وفي الأزمات والكوارث، وفي المناطق الخطرة، وفي المجتمعات الديمقراطية، كما هو الحال في المجتمعات المتحولة والمجتمعات التي تخضع للنظم الاستبدادية. لذا، فإن صحافة حقوق الإنسان تنشط في المجالات الناظمة لعلاقة الدولة بالمجتمع، وعلاقة المجتمع بالسوق، وعلاقة الأفراد والجماعات فيما بينها، وفي العلاقات ما بين الدول، وفي كافة الأحول؛ العام منها والخاص.

وفي هذا السياق، يأتي "دليل التغطية الصحفية لقضايا حقوق الإنسان" استجابة للتحديات التي تواجهها وسائل الإعلام العربية في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، والتحولات السياسية والثقافية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية حاليًا، الأمر الذي يدفع بقضايا حقوق الإنسان إلى مقدمة الاهتمام، ويوعز إلى وسائل الإعلام ضرورة تولي مسؤولياتها تجاه ما ينشأ عن ذلك من قضايا أساسية تمس حقوق الإنسان ومبادئ صون حريته وكرامته الإنسانية.

يشتمل الكتاب على ثلاثة فصول؛ يتناول الفصل الأول حول "حقوق الإنسان والصحافة وحرية التعبير: السياقات التاريخية والفلسفية" العلاقة بين الإعلام وحقوق الإنسان بغية تقديم رؤية نظرية ومفاهيمية تتبع الأطر النظرية لحقوق الإنسان وتطورها، والسياقات التاريخية المهدة لمفهوم حقوق الإنسان وحرية التعبير، والتسلسل التاريخي لتطور فكر حقوق الإنسان. كما عرض هذا الفصل تطور السياق الفلسفي لمفهوم حقوق الإنسان، والذي يستند إلى ثلاثة أسس كبرى عرفتها البشرية، وهي: الحريات الإنسانية التي أصبحت حقوقاً، وفكرة العقد الاجتماعي، وفكرة الحق الطبيعي. كذلك تناول هذا الفصل علاقة تطور حركات حقوق الإنسان بنشأة الصحافة وتطور وسائل الإعلام الأخرى، وارتباطها بحرية الفرد في التعبير؛ وهي ضرورة من ضرورات البناء الديمقراطي، وشرط من شروط تحقيق ذاتية الفرد واكتمالها. وهنا يتتبع المؤلف العلاقة التبادلية بين نمو حركة حقوق الإنسان عالميًا من جهة، وتطور وسائل الإعلام ودورها في الدفاع عن حرية التعبير من جهة أخرى. وفي الوقت الذي ناقش فيه المؤلف التطور التاريخي لحركات حقوق الإنسان، ودور الإعلام في النضال دفاعًا عنها؛ فإنه قد لفت النظر من جهة أخرى إلى تبدل الأدوار في أداء وسائل الإعلام من مواجهة الاستبداد السياسي وحماية حقوق الإنسان إلى ممارسة الاستبداد الإعلامي لمصلحة الكارتيلات المالية والصناعية على مستوى العالم، بل والتحالف معها أحيانًا إن لم يكن غالبًا.

وفي الفصل الثاني "الإطار القانوني"، قدمت الدراسة جملة من القواعد والأحكام التي تستند إليها منظومة وأدبيات حقوق الإنسان لجهة التأصيل الحقوقي، وخصائص حقوق الإنسان، والتعريف بالقانون الدولي الإنساني، وأجيال حقوق الإنسان، وبمفردات حقوق الإنسان، ومواثيق الأمم المتحدة بشأن حماية حقوق الإنسان. أما وطنيًا؛ فقد شمل هذا الفصل التعريف بالإطار القانوني الأردني في مجال حقوق الإنسان، والمفاهيم القانونية الأساسية ذات الصلة.

أما الفصل الثالث "مهارات في التغطية الصحفية لقضايا وشؤون حقوق الإنسان"؛ فقد تضمن عرضًا تطبيقيًا لبعض المهارات اللازمة لتغطية انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بطرح عدد من الأمثلة لأفضل الممارسات والمنهجيات المتبعة في رصد تلك الانتهاكات، ومبادئ تعامل وسائل الإعلام مع ضحايا حقوق الإنسان، ومصادر الصحافي من المعلومات اللازمة لتغطية القضايا ومتابعتها، وصولاً إلى المنهجيات المتبعة في كتابة التقارير حول قضايا حقوق الإنسان. وبالنظر إلى شمولية مبادئ حقوق الإنسان وتكاملها؛ فإن هذا الفصل قد تضمن تقديم شروحات حول التغطية الصحفية لحقوق المدنيين في أوقات النزاعات والأوضاع الخطرة، وأصول التغطيات الحقوقية المختصة بحقوق الطفل، والمرأة،

والأقليات، والمجتمعات المهمشة، باعتبارها مكونًا أصيلاً في الشرعة الأممية لحقوق الإنسان.

صون التراث الثقافي غير المادي

الآفاق والتحديات

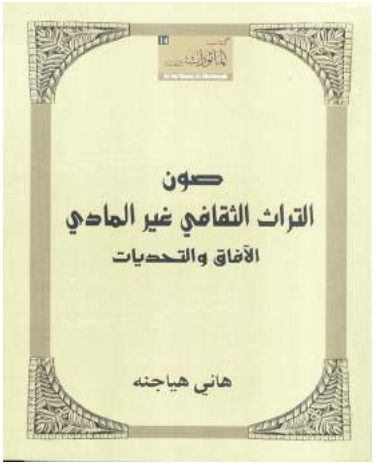

صدر عن وزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية كتاب جديد من تأليف أ.د. هاني هياجنه، بعنوان "صون التراث الثقافي غير المادي: الآفاق والتحديات". ويتناول الكتاب الذي يقع في 216 صفحة من القطع الصغير، الكيفيات والمناهج الرامية إلى صون المخزون الذهني للشعوب والمجتمعات الحية، وما أنتجته من تراث يُتناقَل بالتواتر من جيل إلى جيل عبر شبكة الشفاهة أو الممارسة وغيرها، وما يدور منها في فُلك روحانيات الشعوب وذاكرتها، مبينًا أهمية صون هذا التراث ودوره في ازدهار المجتمعات، وحرية الشعوب والتقائها، الأمر الذي يؤدي إلى بناء القدرات التي تعزز سبل الحوار بين الثقافات المختلفة.

وجاء الكتاب في ثمانية فصول، تناول الفصل الأول منه مفهوم التراث الثقافي عمومًا، ومسألة الفرق بين المادي منه وغير المادي، ودواعي التفريق بينهما في القوانين الدولية، وآثار موجة العولمة الثقافية على عناصر التراث الثقافي غير المادي، وعلاقتة بالتنوع الثقافي. أما الفصل الثاني؛ فتناول الاتفاقية ذاتها، مبينًا محتواها وتوجيهاتها التنفيذية، وما تنتظره من المجتمع الدولي لتطبيقها على المستويين الدولي والوطني. وتضمن الفصل الثالث شرحًا للتحديات التي تواجه صون التراث الثقافي غير المادي في الوطن العربي، إذ حاول الباحث رصد مواطن القوة والضعف على المستويين المؤسساتي والمجتمعي، وذلك في ضوء الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية.

وفي الفصل الرابع؛ تناول الباحث الأطر التشريعية والقانونية لصون التراث الثقافي غير المادي من خلال تلمس خبرات الشعوب والدول في هذا المضمار. وفي الفصل الخامس؛ حاول الباحث دراسة إمكانيات تطوير المتحف التقليدي ليقوم بمهام أخرى تصل إلى إبداع طرائق جديدة للمساهمة في صون التراث الثقافي غير المادي، شريطة ألا يؤدي ذلك في النهاية إلى تجميد هذا التراث المُعاش أو متحفته.

وخُصص الفصل السادس لطرح أفكار ورؤى عامة حول تسخير وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات الحديثة كقنوات غير تقليدية لصون التراث الثقافي غير المادي ونقله ونشره. وتناول الفصل السابع أهمية التراث الثقافي غير المادي في التنمية المستدامة، بينما خُصص الفصل الثامن والأخير للوسائط التعليمية والتربوية بشقيها الرسمي وغير الرسمي كحواضن لنقل التراث الثقافي غير المادي.

ملخصات أطروحات الماجستير

في كلية الآثار والأنثروبولوجيا

2016/2015

تحديد المنشأ لقطعة أثرية معدنية مجهولة المصدر وصيانتها من مقتنيات متحف التراث الأردني.

سناء عزايزة

إشراف: أ.د. زياد السعد

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المصدر الجغرافي للمواد الخام، وتكنولوجيا الصناعة، والتأريخ التقريبي لدست نحاسي مجهول المصدر، من مقتنيات متحف التراث الأردني بجامعة اليرموك. كما جرى التحقق من نواتج التلف النامية على سطح هذه القطعة الأثرية، بهدف تحديد الطريقة الملائمة لحفظ هذه القطعة ومعالجتها.

استخدمت في هذه الدراسة منهجية علمية متعددة الطرق: طريقة التحليل الكيميائي باستخدام جهاز المطياف الضوئي المقرون بالحث البلازمي لتحديد التركيب الكيميائي لعينات الدراسة، ودراسة البنية المجهرية للمعدن باستخدام المجهر الضوئي العاكس لتحديد تقنية التصنيع المستخدمة ونواتج التلف النامية على سطح القطعة. كما استخدمت تقنية حيود الأشعة السينية للتعرف على التركيب المعدني لنواتج التلف. بالإضافة إلى ذلك، جرى اتباع التحليل النمطي لفحص العينات بصريًا، ومقارنة القطعة بأمثلة مشابهة لتحديد التأريخ التقريبي لهذه القطعة، ومعرفة وظيفتها.

وبناءً على نتائج التحليل الكيميائي والنمطي، يمكن القول أن الدست المدروس هو من نوع النحاس الرصاصي، وأنه استخدم لغلي السكر. ومن المرجح أنه يعود إلى الفترة الأيوبية/ المملوكية. أما نتائج دراسة البنية المجهرية للمعدن؛ فقد أظهرت أن هذا الدست تم صنعه بطريقة الصب أولاً، ثم معالجته بالتسخين والطرق من أجل تشكيله. جاء تحليل العناصر النادرة (الشائبة) في الدست مطابقاً لمثيلاتها في خام النحاس من سيناء (مصر)، وبهذا تكون سيناء على الأرجح هي مصدر المادة الخام المستخدمة في تصنيع هذا الدست.

أظهرت نتائج تحليل حيود الأشعة السينية أن أكاسيد النحاس، كربونات وكلوريدات النحاس القاعدية، هي نواتج التلف الرئيسة لهذه القطعة. وبناءً على ذلك، جرت معالجة القطعة بطرق التنظيف الميكانيكية، والطرق الكيميائية الموضعية لإزالة الترسبات الكلسية، ثم باستخدام محلول البنزوتريازول، وعزلها بطبقات من الباراليود ب 72.

التفول مرض وراثي: دراسة أنثروبولوجية طبية ميدانية في إقليم الشمال، الأردن.

نبوغ مبارك

إشراف: د. أحمد أبو دلو

مشرف مشارك: أ.د. محمد الشناق

يعد التفوُّل، أو نقص إنزيم سداسي فوسفات الجلوكوز النازع للهيدروجين، صفة مرتبطة بالجنس تعمل على انحلال الدم بسبب تناول نبات الفول بأشكاله، وبعض أنواع الأدوية. وكانت الإحصاءات الحيوية الأخيرة التي أجرتها وزارة الصحة الأردنية قد أظهرت زيادة كبيرة في عدد حالات المصابين بمرض التفول في الأردن.

وتهدف الأطروحة إلى دراسة هذه الظاهرة المرضية في إقليم الشمال في الأردن، وفهم العلاقة بين هذه الظاهرة وزواج الأقارب، حيث جُمعت المعلومات اللازمة من سجلات مرضى التفول في مستشفى الأميرة رحمة التعليمي لطب الأطفال في إربد، كما أُجريت مقابلات مع عينة من المرضى وذويهم. ونظرًا لما يخلفه هذا المرض

من تأثير سلبي على صحة الأفراد في المجتمع الأردني، وعلى اقتصاد الدولة الأردنية؛ فإن هذه الدراسة تسعى إلى دعم جهود وزارة الصحة الأردنية في الوقاية من هذا المرض، وتقديم التوصيات اللازمة لرسم السياسات والخطط المستقبلية الخاصة بهذا الشأن.

أخبار الكلية

ورشة عمل

الكنوز الأثرية والتراثية في الأردن

المخاطر المحدقة وسبل مواجهتها

نظمت كلية الآثار والأنثروبولوجيا ورشة عمل بعنوان "الكنوز الأثرية والتراثية في الأردن: المخاطر المحدقة وسبل مواجهتها"، في بلدة أم قيس الأثرية بتاريخ 2016/4/13. ويأتي تنظيم هذه الورشة في موقع أم قيس الأثري انسجامًا مع فلسفة الجامعة وكلية الآثار والأنثروبولوجيا للخروج من القاعات الصفية المغلقة داخل الجامعة إلى العمل الميداني وسط مجتمع مدينة إربد المحيط، ولتحقيق مجموعة من الأهداف تتعلق بخلق شراكات مع المجتمع المحلي في القرية من خلال إدماجه في النقاشات العلمية المتعلقة بواقع المواقع الأثرية والتراثية في الأردن، بالإضافة إلى زيادة الوعي المجتمعي، خاصة لدى طلبة المدارس، حول أهمية الكنوز الأثرية والتراثية في الأردن.

وكان أ.د. عبدالحكيم الحسبان، عميد كلية الآثار والأنثروبولوجيا، أشار إلى أهمية القيم العلمية والمعنوية والاقتصادية والاجتماعية للكنوز الأثرية والتراثية في الأردن، وما يمكن أن تلعبه هذه الكنوز من دور يثري الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الأردن في حال جرى استثمارها بالشكل الصحيح، إذ إن قطاع الآثار والتراث الثقافي يعاني العديد من المشاكل والتحديات والمخاطر التي تؤدي غالبًا إلى تلف المواقع والقطع الأثرية أو تدميرها أو تهريبها وبالتالي فقدانها جزئيًا أو كليًا، موضحًا أن ثمة إشكالية حقيقية بين سكان المواقع الأثرية والموقع نفسه؛ فهم لا يعون القيمة الحقيقة له، مما يحتم علينا زيادة الوعي بالتراث والآثار.

وقال أ.د. الحسبان إن الأردن يضم آلاف المواقع الأثرية والتراثية التي تعكس التحولات الكبرى في مسيرة المجتمعات السابقة التي عاشت في الأردن، وبالرغم من ذلك لم يتم استغلال هذه الكنوز بالشكل الصحيح؛ مما أدى إلى تراجع الوضع الاقتصادي، وتزايد نسبة البطالة. لذا فإن المحافظة على المواقع الأثرية والترويج لها هي مسؤولية جماعية تقع على عاتق دائرة الآثار العامة، ووزارة السياحة والآثار، والأكاديميين والمختصين في مجال الآثار، والمجتمع المحلي لا سيما سكان المواقع الأثرية والتراثية.

من جانبه ألقى السيد طالب الروسان كلمة في الافتتاح باسم المجتمع المحلي استعرض فيها تاريخ بلدة أم قيس ابتداءً بالعهد اليوناني، والروماني، والإسلامي، مرورًا بالتغيرات التي رافقت فترة تشكيل الإمارة، واستقلال المملكة، ومظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها. وشكر جامعة اليرموك على تعاونها في إبراز المعالم الأثرية والسياحية والدينية والتي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة في الموقع.

وتضمن برنامج الورشة عقد جلسة عمل، ترأسها د. خالد البشايرة/نائب عميد الكلية، وشارك فيها كل

من د. مشاعل الخصاونة مدير مديرية سياحة اربد، ود. مصطفى النداف/نائب عميد الكلية، ود. عبدالرحمن السروجي من الكلية، والسيد عماد عبيدات من مكتب آثار لواء بني كنانة، والسيد إبراهيم الروسان من متحف آثار أم قيس.

وأوضحت الخصاونة في ورقتها بعنوان "القرية التراثية في أم قيس: بين الماضي والحاضر" مفهوم السياحة التراثية ومدى أهميتها وأثرها الإيجابي على اقتصاد المنطقة، مؤكدة دور المجتمع المحلي وأهمية مشاركته في الصناعة السياحية. وقالت إن قرية أم قيس استطاعت أن تحافظ على الطابع العام لمعالمها التراثية، مستعرضة أهم مظاهر الحياة الاجتماعية، وأنواع المباني والحجارة المستخدمة في المباني وطريقة العمل فيها، والأنشطة السياسية فيها، لافتة إلى خطة وزارة السياحة لتطوير الموقع والترويج له وتحسين بنيته التحتية، حيث أن المديرية عملت على صيانة وترميم ثلاثة "أحواش" من أصل 34 "حوشًا" في موقع أم قيس الأثري.

أما د. النداف؛ فقد تناول في ورقته "العوامل الطبيعية والبشرية في إتلاف المواقع الأثرية" أهم العوامل التي تؤدي إلى إتلاف وتدمير المواقع الأثرية، وهي العوامل الطبيعية كالحرارة، والرطوبة، والرياح، والكوارث الطبيعية، والضوء، والعوامل البشرية والبيولوجية، لافتًا إلى أن درجة تأثر الموقع الأثري بعوامل التلف تختلف من موقع إلى آخر، بحسب عمر البناء، والعوامل المناخية، وطبيعية مواد البناء، ومدى عدوانية البيئة.

أما د. السروجي؛ فقد استعرض في ورقته "دور العرض المتحفي والتخزين غير العلمي في تلف الكنوز الأثرية في المتاحف الأردنية" بعض التحف والآثار التي تعرضت لجزء من التلف بسبب طريقة التخزين السيئة مثل مخطوطات البحر الميت، وتابوت الرصاص في أم قيس، موضحًا أهم المعايير التي يجب مراعاتها في التخزين، والخصائص الواجب توافرها في خزائن العرض والمتاحف للمحافظة على مقتنياتها.

وفي ورقته "أهم المعالم الأثرية في موقع أم قيس الأثري ودور دائرة الآثار في الحفاظ عليها"، أشار السيد عبيدات إلى أن المكتب، ومن خلال أقسامه المختلفة يقوم في موقع أم قيس الأثري بعدة أعمال، مثل التوثيق والصيانة والترميم، والإشراف على المتحف، واستقبال الزوار، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات.

كما أكد السيد الروسان في ورقته "عوامل التخريب في موقع أم قيس من وجهة نظر المجتمع المحلي" ضرورة زيادة الوعي لدى السكان بأهمية المحافظة على المواقع الأثرية، نظرًا إلى آثار التلف التي تظهر على المواقع الأثرية نتيجة عدد من السلوكيات الخاطئة التي يقوم بها بعض سكانها وزوارها، مثل الكتابة على الآثار وأعمال الترميم الخاطئة، والحفريات غير المشروعة.

افتتاح القاعة النبطية في متحف التراث الأردني

رعى أ.د. رفعت الفاعوري، رئيس جامعة اليرموك، حفل افتتاح القاعة النبطية في متحف التراث الأردني بكلية الآثار والأنثروبولوجيا، بحضور أ.د. أليساندرا أفانزيني من جامعة بيزا الإيطالية. ويأتي تدشين هذه القاعة تتويجًا لنتائج مشروع *Medina* الخاص بالنقوش النبطية، والذي نفذ بالتعاون بين عدة مؤسسات أكاديمية مشاركة، من إيطاليا وإسبانيا ولبنان والأردن، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 270 ألف يورو. ويؤكد هذا المشروع أهمية التعاون بين مختلف المؤسسات الدولية لإجراء المشاريع العلمية وتنفيذها، وتبادل الخبرات فيما بينها، الأمر الذي يسهم في تطوير هذه المؤسسات ومواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية في المجالات ذات الصلة.

ويهدف مشروع "مدينة" إلى إعادة الحياة للكتابات النبطية في الأردن، لتكوين مادة قيمة تفيد الدارسين والباحثين في هذا المجال. كما يسهم هذا المشروع في الحفاظ على الحضارة النبطية، ويسهل للباحثين الرجوع إلى مثل هذه المقتنيات لدراسة التطور الحضاري النبطي.

وكان فريق العمل بالمشروع قد قام بجمع النقوش والكتابات القديمة، وتحليلها، وإعادة عرضها في المتحف، حيث جرى جمع الكتابات والنقوش القديمة المنتشرة في كافة أنحاء المملكة، وتحليلها وإعادة عرضها في المتحف.

وتحتوي القاعة النبطية على ثلاثة أقسام رئيسة هي: الكتابات النبطية، وتظهر نشأة وتطور الحضارة النبطية التي أخذت أصول كتابتها من الحضارة الآرامية، مشكلة القاعدة للكتابة العربية. يلي ذلك قسم الفخاريات النبطية، والتي بدأ ظهورها مع بداية القرن الأول قبل الميلاد، ثم قسم الزخارف النبطية، والذي يبين أنواع الفنون النبطية في الأبنية والأعمدة الأثرية.

ويمكن لمشروع "مدينة" أن يشكل قاعدة لانطلاق مشاريع مستقبلية أخرى تسهم في تقديم هذا التراث بطريقة علمية، مما ينعكس إيجابًا على تحقيق التنمية المستدامة في المواقع الحضارية والتاريخية في الأردن.

افتتاح القاعة الذكية بكلية الآثار والأنثروبولوجيا

رعى أ. د. رفعت الفاعوري، رئيس جامعة اليرموك، فعالية افتتاح القاعة الذكية في كلية الآثار والأنثروبولوجيا، والتي أتى إنشاؤها بدعم من أكاديمية القصور وإربد ستي سنتر، في ظل تفعيل علاقة التعاون بين الجامعة والقطاع الخاص، بهدف خدمة المصلحة الوطنية والسعي إلى تطويرها وتعميقها بما يخدم قضايا التنمية الوطنية. وقد ثمن أ.د. رئيس الجامعة الدعم المادي الكبير الذي قدمته أكاديمية القصور لإنشاء هذه القاعة بمواصفات عالية الجودة، وتزويدها بكافة الأجهزة الحديثة والوسائل التعليمية التي تخدم العملية التدريسية والبحث العلمي في الجامعة، معربًا عن أمله في تعميق مثل هذه العلاقات بين مختلف الجامعات الأردنية والقطاع الخاص.

وكان السيد إبراهيم شواهين، مدير عام أكاديمية القصور، أشاد بالعلاقة القائمة بين الجامعة والأكاديمية من ناحية، ومؤسسات القطاع الخاص من ناحية ثانية، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية لأبناء المجتمع المحلي، مما يسهم في تأهيلهم وإعدادهم للانخراط في سوق العمل، مشيرًا إلى أهمية تعزيز هذه العلاقة وتطويرها. كما أكد السيد شواهين أهمية دور القطاع الخاص في دعم الجامعات، انطلاقًا من دورها

الحضاري في إعداد الموارد البشرية المؤهلة التي ترفد السوق المحلي، موضحًا أن العلاقة بين الجانبين تشاركية بهدف تحقيق المصلحة الوطنية.

إنارة الخزائن الخاصة بتماثيل عين غزال في متحف التراث الأردني

افتتح رئيس جامعة اليرموك أ.د. رفعت الفاعوري مشروع إنارة الخزائن الخاصة بتماثيل عين غزال الأثرية في متحف التراث الأردني بالكلية.

وكان أ.د. زياد السعد/مدير المشروع قد أوضح أن النظام المستخدم لإنارة خزائن العرض الخاصة بتماثيل عين غزال يتيح إنارة الخزائن عند اقتراب الزائر منها فقط، نظرًا إلى أن الإنارة تقلل من العمر الافتراضي للقطع الأثرية. كما يمكن هذا النظام القائمين على المتحف من الحصول على المعلومات اللازمة حول عدد الزائرين والمدة الزمنية التي أمضاها كل زائر عند القطع الأثرية. وأشار إلى أن هذا المشروع يعد تقنية جديدة توفر أفضل الشروط البيئية المناسبة لسلامة القطع الأثرية وديمومتها، وسيتم تعميمها مستقبلاً على كافة خزائن العرض في المتحف.

ويهدف هذا المشروع إلى حفظ وعرض المقتنيات المتحفية بطريقة سليمة تكفل تحقيق أفضل الشروط والأسس العلمية الصحيحة في الحفاظ على الآثار وصونها، لا سيما تماثيل عين غزال. فقد أوضح أ.د. زيدان كفافي الأهمية الأثرية لتماثيل عين غزال، والتي تعد أقدم تماثيل شكّلها الإنسان من مادة مصنعة، وهي الجص، وتعود إلى الفترة ما بين 8000-6000 قبل الميلاد. لذا تعد هذه التماثيل من أهم الاكتشافات الأثرية، وشاهدًا على الابتكار والإبداع الحضاري للمجتمعات التي عاشت في الأردن قديمًا، وذلك لأن مادة الجص تحتاج إلى عملية كيميائية معقدة، وظروف معينة لصنعها، لا سيما بالنظر إلى قدم المرحلة التي صنعت فيها. وقد تم اكتشاف مجموعتين من هذه التماثيل الجصية عامي 1983، و1985.

وأشاد أ.د الفاعوري بالجهود التي بذلها القائمون على المشروع، وهم د. محمد العكور، والطالب عبد الرحمن الأسمر من قسم نظم المعلومات الحاسوبية، والطالب عبد الرحيم الجراح من قسم هندسة الإلكترونيات.

إنجازات

أ.د. زيدان كفافي ينال

وسام جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

للتميز من الدرجة الثانية

حصل أ. د. زيدان كفافي على وسام جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين للتميز من الدرجة الثانية، تقديرًا لجهوده الكبيرة وعطائه المتميز في توثيق تاريخ الأردن القديم، وتعميق ثقافة المعرفة بآثار الأردن وتاريخه الحضاري.

وكانت جامعة اليرموك نظمت حفلاً تكريميًا بهذه المناسبة، سلم خلالها رئيس الجامعة أ. د. رفعت الفاعوري درع الجامعة إلى أ. د. كفافي تقديرًا لجهوده وإسهامه في رفع المستوى العلمي للجامعة، ودوره في تعزيز العلاقات مع المؤسسات الدولية ذات الصلة.

أ. د. هاني هياجنه سفيرًا علميًا

لمؤسسة ألكسندر فون همبولت الألمانية في الأردن

اعتمدت مؤسسة ألكسندر فون همبولت الألمانية Alexander von Humboldt Foundation أ.د. هاني هياجنه، من كلية الآثار والأنثروبولوجيا بجامعة اليرموك، سفيرًا علميًا لها لثلاث سنوات، تنتهي بنهاية عام 2018. وتهدف مؤسسة ألكسندر فون همبولت ذات السمعة العالمية المرموقة إلى تقوية الأواصر العلمية والأكاديمية بين الهيئات والمؤسسات العلمية الأكاديمية الألمانية ونظيراتها في العالم، ومن ضمنها الأردن، بما في ذلك إبراز المنجزات العلمية والمعرفية والثقافية، والإسهام على نحو فعال في بيان مساهمة المؤسسات الأكاديمية والعلمية الأردنية على مستوى العالم عمومًا وألمانيا خصوصًا، ووضع باحثيها وعلمائها في شبكة العلاقات الأكاديمية العالمية، وتمكين الباحثين المميزين في الجامعات والهيئات الأكاديمية الأردنية من الاستفادة من إمكانيات البحث العلمي التي تتيحها هذه المؤسسة.

وتتيح الزمالات والجوائز البحثية للحاصلين على أي من منح ألكسندر فون همبولت السفر إلى ألمانيا للعمل على المشروع البحثي الذي اختاره الباحث بالتعاون مع نظيره في إحدى الجامعات الألمانية. وكوسيطة لنشر السياسات التعليمية الألمانية؛ فإن المؤسسة تعمل في الوقت ذاته على تعزيز التبادل الأكاديمي إلى جانب تعميق أطر الحوار الثقافي بين الشعوب. وما يهم هذه المؤسسة، لمن يرغب أن يصبح عضوًا منتسبًا إليها، هو التميز في الأداء العلمي والبحثي، فلا تتوفر حصص لكل بلد على حدة، إنما يتم اختيار الباحثين المرشحين بناءً على أسس علمية صرفة، يقوم عليها أكاديميون ألمان من كافة التخصصات والمعارف، مستندين بذلك إلى السجل الأكاديمي، ونوعية الأبحاث التي تميز المتقدم نفسه، ومشروع البحث المراد الشروع به في ألمانيا، فقدرة الفرد نفسه حاسمة للنجاح الأكاديمي والفوز بالمنحة. وسواء كان الباحث باحثاً مبتدئًا، أو في بداية حياته المهنية الأكاديمية، أو كان من ذوي الخبرة الأكاديمية العالية، أو حُجَّة علمية على الصعيد العالمي في تخصصه؛ فلدى المؤسسة من الزمالات والجوائز البحثية التي يمكن أن تصممها لتلائم وضع الباحث الأكاديمي. وعند تقديم طلب للزمالة البحثية للشروع بالأبحاث؛ فلا بد من مُضيف في جامعة أو معهد متخصص في ألمانيا يضمن إمكانيات البحث. وستضمن الزمالة بدل تكاليف البحوث، نحو المعدات والتمويل، والمساعدة في مجال البحوث، والتكاليف الإدارية وغيرها مما يضمن خلق الظروف المثلى للتعاون المثمر.

وسيعمل أ.د. هياجنه على تزويد الراغبين بالحصول على زمالات بحثية من المؤسسة المذكورة بالمعلومات حول البحث العلمي في ألمانيا، وإمكانيات الاستفادة من الدعم المادي واللوجستي الذي تقدمه هذه المؤسسة، وتقديم النصح والإرشاد حول عملية التواصل مع الهيئات والمنظمات التعليمية والأكاديمية في ألمانيا. كما سينقل أ. د. هياجنه إلى مؤسسة ألكسندر فون همبولت أي اقتراحات ترمي إلى تطوير برامج علمية وأكاديمية مشتركة بين ألمانيا والأردن بما يعود بالنفع على البلدين.

جائزة

"إدوارد سعيد في نقد الخطاب الاستشراقي"

حصلت الزميلة عفاف زيادة على جائزة "إدوارد سعيد في نقد الخطاب الاستشراقي"، والتي نظمتها مؤسسة فلسطين الدولية ضمن فعاليات الدورة الخامسة لجوائز فلسطين الثقافية لعام 2016، وذلك عن دراستها بعنوان "خرائطية فلسطين ونقض النقد في خطاب الأرض المقدسة".

وكانت هذه الدراسة قد أخذت على عاتقها إجراء مقاربة في حقل البحث الأثري، بهدف فهم دور الخطاب الاستشراقي في وضع الأسس الأولى لافتراضات البحث التوراتي الذي لا تزال مفاهيمه تهيمن على حقل البحث الأثري في فلسطين بوصفها "الأرض المقدسة"، مشكلاً إحدى الروافع السياسية الرئيسة للمشروع الصهيوني في فلسطين.

وقد أظهرت الدراسة أن البحث الأثري في فلسطين قد شكل حلقة في سياسات التغلغل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وأنه كان جزءًا من شبكة المعارف الاستشراقية التي أمكن للغرب بواسطتها فهم جزء من الشرق و"أراضيه المقدسة"، ومقاربتها في مخيلته الجغرافية، وضبط تصوراته حول الشرق بهدف التمكن منه، وتسويغ تقسيمه دفاعًا عن المصالح الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والتجارية للقوى الكبرى.

يُذكر أن مؤسسة فلسطين الدولية مؤسسة مسجلة في فلسطين، ولبنان، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، ومكاتبها الرئيسة في عمان/الأردن. ويتمثل الهدف العام للمؤسسة في إعداد الدراسات في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والإعلام، بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وخدمة قضايا الأمة العربية.

محاضرات عامة

أ.د. آلان والمزلي خلال المحاضرة.

بدعوة من كلية الآثار والأنثروبولوجيا قدم أ. د. آلان والمزلي Alan Walmsley من جامعة كوبنهاجن، محاضرة في 2015/10/4، حول الآثار الإسلامية في منطقتي جرش وطبقة فحل خلال العصر الإسلامي المبكر. وقد استعرض أ.د. والمزلي تاريخ البحث والتنقيب عن الآثار الإسلامية في الأردن، لا سيما في مواقع جرش وعمان وطبقة فحل، حيث أشار إلى قلة الاهتمام بالآثار الإسلامية نظرًا للتركيز المكثف في التنقيب عن الآثار الكلاسيكية، لا سيما البيزنطية

منها، وذلك بالرغم من أن التنقيبات الأثرية كشفت عن الاستمرارية التاريخية ما بين الفترات الرومانية والبيزنطية والإسلامية، بخلاف ما كان يُعتقد سابقًا.

بدعوة من كلية الآثار والأنثروبولوجيا، ألقى عميد كلية الآثار في جامعة الفيوم بمصر أ.د. عاطف منصور محاضرة بعنوان "المسكوكات وأهميتها في التوثيق للتاريخ والحضارة الإسلامية"، في 2016/7/25.

أ.د. عاطف منصور خلال المحاضرة.

وقال أ.د. منصور إن المسكوكات الإسلامية تعد مصدرًا مهمًا من مصادر توثيق التاريخ والإرث الحضاري الإسلامي، وهي مرآة صادقة لأهم الأحداث في التاريخ الإسلامي، بالإضافة إلى أنها سجل منظور لما كانت عليه أحوال البلاد الإسلامية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مشيرًا إلى أن المسكوكات الإسلامية تحظى باهتمام كبير من المختصين والباحثين حول العالم؛ نظرًا لأهميتها وقيمتها المعنوية والمادية، إذ لا يوجد حقل في التاريخ خدمته مسكوكاته بالقدر الذي خدمت به المسكوكات الإسلامية التاريخ الإسلامي، وذلك كما قال عنها العالم جورج مايلز.

وأضاف أ.د. منصور أن المسكوكات تمثل وثيقة حكومية صادرة من أعلى سلطة في الدولة، إذ لا يمكن الطعن بها بسهولة، والخطأ فيها نادر، وهي المرجع الرئيسي إذا ما تناقضت الروايات، وبذلك تعد من أهم مصادر التاريخ لما تكشف عنه من خفايا وحقائق تاريخية أهملها المؤرخون.

أنشطة وفعاليات

حملة تطوعية نظمها مكتب جائزة الحسن للشباب في محطة دير علا للأبحاث الأثرية

نُظمت في محطة دير علا للأبحاث الأثرية التابعة لكلية الآثار والأنثروبولوجيا، حملة تطوعية قام بها مكتب جائزة الحسن للشباب، شملت ستين طالبة من مختلف مدارس محافظات المملكة. وتضمنت الحملة أعمال نظافة للمرافق الداخلية والخارجية للمحطة، ودهان الأرصفة، وتنظيف الأرض الزراعية التابعة للمحطة.

الحملة التطوعية في محطة دير علا للأبحاث الأثرية.

وتأتي هذه الحملة في سياق التعاون والتنسيق بين كلية الآثار والأنثروبولوجيا بجامعة اليرموك والمؤسسات المعنية بهدف تفعيل دور الشباب في العمل التطوعي وخدمة المجتمع المحلي.

من زيارات متحف التراث الأردني

شهد متحف التراث الأردني بكلية الآثار والأنثروبولوجيا خلا العام المنصرم زيارات عدد من الشخصيات الرسمية، وطلبة المدارس، والوفود السياحية، منها: الوفد التايلاندي، ومؤسسة أشجان للتطوير والتدريب، وجوّالة المجلس الأعلى للشباب، وأكاديمية لوريت التربوية، وسعادة سفير المكسيك والوفد المرافق له، ووفد سياحي من سلطنة عُمان، ومدرسة أكاديمية القصور، ومدارس الجامعة الأمريكية، ووفد سياحي أمريكي، بريطاني، كندي، وغيرها من الوفود.

من زيارات طلبة المدارس إلى متحف التراث الأردني.

مشاركات ومؤتمرات ومعارض

- أمضى أ. د. عبدالحكيم الحسبان إقامة علمية في مؤسسة دار علوم الإنسان بباريس، في الفترة ما بين 2015/11/23-10/23.

- شارك أ. د. عبدالحكيم الحسبان بورقة عمل حول "دور الإعلام الرقمي والاجتماعي في إنتاج وإعادة إنتاج الهويات الضيقة والقاتلة"، وذلك في مؤتمر "خطاب الكراهية في الإعلام الرقمي والاجتماعي"، والذي نظمه معهد الإعلام الأردني بالتعاون مع معهد الصحافة النرويجي ما بين 26-27 أيار 2016.

- اختير أ. د. هاني هياجنه لدى المحطة التلفزيونية الهولندية VPRO واحدًا من ضمن عشرة أكاديميين في العالم لإجراء حلقة تلفزيونية في إطار برنامج "عقول العالم". وقد حضر فريق هولندي إلى الأردن، وأقام فيها ثلاثة أيام لإجراء المقابلة والتصوير، حيث جرت المقابلة في مواقع شتى من الأردن، منها البادية الشمالية الشرقية، والبترا ووادي رم، وغيرها من المواقع التي يعنى د. هياجنه بإجراء بحوثه العلمية فيها.

- شارك د. خالد البشايرة في المؤتمر الدولي الأول حول "المواقع الأثرية والمجموعات المتحفية: القيم والمشاكل والحلول"، وذلك بورقة عمل بعنوان "مصدر الرخام الأبيض والأخضر من موقع بيلا الأثري، شمال الأردن"، مصر 2015/10.

- شارك د. عاطف الشياب في المؤتمر الدولي الأول حول "المواقع الأثرية والمجموعات المتحفية: القيم والمشاكل والحلول"، وذلك بورقة عمل بعنوان "دور متحف التراث الأردني في تشجيع ترويج السياحة الثقافية وحماية المجموعات المتحفية"، مصر 2015/10.

من فعاليات افتتاح معرض ظفار.

- أشرف أ.د. محمد الشناق والزميل يوسف الزعبي على عقد حلقة عمل تدريبية حول التنقيبات الأثرية، نظمتها المديرية العامة للتراث والثقافة بمحافظة ظفار في سلطنة عُمان في الفترة ما بين 30/8-2015/9/3. وقد ضمت الحلقة عاملين في الوحدات الحكومية المختلفة بالمحافظة، بهدف تدريبهم على عدد من المهارات المتعلقة بأساليب التنقيب الأثري، وإطلاعهم على تجربة كلية الآثار والأنثروبولوجيا في مجال التنقيبات الأثرية والحفاظ على التراث الحضاري. وقد نظم على هامش حلقة العمل معرض صور للزميل يوسف الزعبي، برعاية سعادة عبدالله بن عقيل آل إبراهيم المستشار بمكتب وزير الدولة ومحافظة ظفار. واشتمل المعرض على صور للآثار التاريخية والبيوت القديمة والأضرحة في سلطنة عُمان، وصور لعدد من المواقع والمكتشفات الأثرية في الأردن.

- شارك الزميل موفق البطاينة ضمن فريق سويدي من جامعة جوتنبرغ، بإشراف أ. د. بيتر فيشر، في تنفيذ أعمال التنقيبات الأثرية في موقع Hala Sultan Tekke في قبرص، في الفترة ما بين 9 أيار- 10 حزيران/2016. ويشارك البطاينة منذ عام 2010 في تنقيبات قبرص، حيث يتولى أعمال المسح الأثري، ورسم المكتشفات واللقى الأثرية.

أخبار الهيئة التدريسية

- نظمت كلية الآثار والأنثروبولوجيا حفلاً تكريميًا للأستاذ الدكتور صالح ساري بمناسبة انتهاء عمله في الجامعة، حيث استعرض أ.د. زياد السعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، وأ.د. عبدالحكيم الحسبان عميد الكلية، أهم إنجازات د. ساري، ودوره في تعزيز مسيرة الكلية منذ نشأتها الأولى.

- يقضي أ.د. زيدون المحيسن إجازة تفرغ علمي للعام الدراسي 2017/2016.

- يقضي أ. د. خالد أبو غنيمة إجازة تفرغ علمي للعام الدراسي 2017/2016.

- استقالة أ. د. محمد الطراونة من قسم الأنثروبولوجيا بجامعة اليرموك.

- يقضي أ. د. لطفي خليل إجازة تفرغ علمي في قسم صيانة المصادر التراثية وإدارتها للعام الدراسي 2017/2016.

- يقضي د. مصطفى النداف إجازة تفرغ علمي في الجامعة الأردنية للعام الدراسي 2017/2016.

- قضى د. محمود النعامنة من قسم الأنثروبولوجيا إجازة تفرغ علمي للعام الدراسي 2016/2015، ويقضي إجازة دون راتب للعام الدراسي 2017/2016.

- ترقية د. محمد الروسان من قسم الأنثروبولوجيا إلى رتبة أستاذ مشارك.

- استأنفت د. لمياء الخوري عملها في قسم الآثار اعتبارًا من الفصل الأول من العام الدراسي 2017/2016، بعد قضاء إجازة تفرغ علمي، تلتها إجازة دون راتب لثلاث سنوات.

- تعيين د. سحر الخصاونة برتبة أستاذ مساعد في قسم صيانة المصادر التراثية وإدارتها، اعتبارًا من العام الدراسي 2017/2016، وذلك بعد انقضاء مدة ابتعاثها وحصولها على درجة الدكتوراه من جامعة برلين الحرة، عن أطروحتها "اختبار التطبيقات الجديدة للتأريخ بظاهرة التألق الضوئي في علم الآثار".

- تعيين د. ربى العكش برتبة أستاذ مساعد في قسم الأنثروبولوجيا، اعتبارًا من العام الدراسي 2017/2016.

- يقضي د. فراس العلاونة إجازة تفرغ علمي في قسم الآثار للعام الدراسي 2017/2016.

- استقالة المدرس حسين صبابحة من قسم صيانة المصادر التراثية وإدارتها، وابتعاثه إلى جامعة بون الألمانية لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم التطبيقية في الآثار حول "تحليل الفخار ومواده الأولية في الفترة الأيوبية".

- يقضي السيد واصف الحوري إجازة دون راتب، مدتها ستة أشهر.

تشكيلات أكاديمية

- تكليف د. خالد البشايرة القيام بأعمال نائب العميد للشؤون الأكاديمية.

- تكليف د. محمد الروسان القيام بأعمال نائب العميد للشؤون الإدارية.

- تعيين د. عمر الغول رئيسًا لقسم النقوش بالإنابة.

- تجديد تعيين د. عاطف الشياب رئيسًا لقسم الآثار بالإنابة.

- تجديد تعيين د. علي خويلة رئيسًا لقسم الأنثروبولوجيا بالإنابة.

- تجديد تعيين د. أحمد أبو بكر رئيسًا لقسم صيانة المصادر التراثية وإدارتها بالإنابة.

- تعيين المدرس محمد جرادات أمينًا لمتحف التراث الأردني، اعتبارًا من الفصل الثاني من العام الدراسي 2016/2015.